

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

الجلسة العامة ١٤

الخميس، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة هيا راشد آل خليفة (البحرين)

وفدي بقيادتكم ويؤكد لكم تعاونه الثابت معكم في أدائكم لمهامكم. وإننا على ثقة بأنه في ظل قيادتكم الرشيدة، ستتقدم برامج إصلاح الأمم المتحدة.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأشكر سلفكم، السيد يان إلياسون، على قيادته في إدارة شؤون الدورة الستين. ولاحظ وفدي بارتياح الخدمات التي أسداها، كما لاحظ أن خطوات إيجابية قد اتخذت برئاسته نحو إصلاح الأمم المتحدة.

ترحب ملاوي بقبول جمهورية الجبل الأسود العضو ١٩٢ في الأمم المتحدة. وتتمنى ملاوي للرئيس فيليب فوجانوفيتش ولشعب الجبل الأسود السلام والازدهار المتواصلين فيما هما يسيران قدما ويتخذان موقعهما في الأمم المتحدة.

في نهاية هذا العام، نودع السيد كوفي عنان، الذي شغل منصب الأمين العام لولايتين متتاليتين. ويسعدني أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تقديم التحية للسيد عنان

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٩.

اليوم الدولي للسلم

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أذكر الأعضاء أنه عملا بالقرار ٢٨٢/٥٥ المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تحتفل اليوم الجمعية العامة باليوم الدولي للسلم.

خطاب السيد بنغو واموثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى كلمة رئيس جمهورية ملاوي.

اصطحب السيد بنغو واموثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أرحب باسم الجمعية العامة بفخامة السيد بنغو واموثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس موثاريكا (تكلم بالانكليزية): سيدتي الرئيسة، أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم بحرارة على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. ويرحب

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



ولكي أعرض للجمعية العامة الحاجة إلى إطار شراكة عالمية كوسيلة لتحقيق نسبة من النمو الاقتصادي أسرع وأكثر استدامة، اسمحوا لي أن أتخذ بلدي مثالا على ذلك. لقد حددنا في ملاوي أولويات لتسريع مسار النمو الاجتماعي - الاقتصادي للناس. ونحن ندرك أنه في بلد فقير كبلدنا، كل شيء يصبح أولوية، لكننا اتفقنا على مجموعة "أولويات ضمن الأولويات" التي نريد تحقيقها في السنوات الخمس المقبلة. وهذه الأولويات هي الزراعة والأمن الغذائي، والري والتنمية المائية، والبنية التحتية للنقل والمواصلات، والطاقة، والتنمية الريفية المتكاملة ومنع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإدارته. ونعتقد أنه حالما تتحقق هذه القطاعات بأكملها، فإنها ستخرج شعبا من دوامة الفقر.

ولقد أعطينا الأولوية القصوى للزراعة والأمن الغذائي لأن هذا القطاع هو الدعامة الرئيسية لاقتصادنا، ونحن نعتمد أن نجعل ملاوي بلدا خاليا من الجوع. وإننا نقوم بمساعدة صغار المالكين والمزارعين الفلاحين على زيادة إنتاجيتهم من المحاصيل الغذائية والنقدية عن طريق تزويدهم بالأسمدة الرخيصة والمدخلات الزراعية العالية الجودة. هذا سيوفر الأمن الغذائي فضلا عن توسيع مجالات التصنيع الزراعي، كما يعني إعطاء قيمة إضافية لمنتجاتنا. ونحن نسعى للحصول على دعم دولي في هذا المجال.

ثانيا، نحتاج إلى شراكة دولية في شؤون الري والتنمية المائية. وهذا ما يقلل اعتماد بلدنا على الزراعة المروية بالمطر. وإننا نهدف إلى الحصول على أنظمة ري صغيرة ومتوسطة وواسعة المدى، وإنشاء جسور متعددة الأغراض في جميع أنحاء البلد. وهذا سيجعل ملاوي إنتاج غداء كاف حتى إذا شحت الأمطار.

ثالثا، نعتبر البنية التحتية للنقل والمواصلات ضرورية للنمو والتنمية، بل مرشحة جيدة للشراكة الدولية. وإننا على

على قيادته الدينامية التي وفرها للأمم المتحدة أثناء توليه منصبه.

لقد حقق السيد عنان إنجازات عديدة، ولكن لعل من أهمها قدرته على البقاء هادئا وجيد التركيز تحت الضغوط الكبيرة. وأثناء توليه منصبه، واجهت الأمم المتحدة تحديات جسيمة، من بينها مكافحة المجاعة والجوع والكوارث الطبيعية في أنحاء عديدة من العالم، والحروب الأهلية في أفريقيا، والصراعات في الشرق الوسط ومنطقة الخليج؛ والإرهاب الدولي؛ ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. لذا، فإنه من دواعي سروري العظيم، بالنيابة عن شعب ملاوي، وبالأصالة عن نفسي، أن أقدم بالتكريم والتحية للسيد عنان على خدماته الجليلة للأمم المتحدة. وإنني واثق من أنه سيواصل خدماته للإنسانية من مواقع أخرى.

إن موضوع دورة هذا العام، "تحقيق شراكة عالمية من أجل التنمية"، هام جدا، لأننا أثناء دورة العام ٢٠٠٥ جددنا ولاية الأمم المتحدة لمجابهة تحديات الألفية، كالقضاء على الفقر والظلم العالميين، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام والأمن والاستقرار في الدول الأعضاء. وأكدنا أن هذه مكونات ضرورية لتنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، وأنها مترابطة وتقوي إحداها الأخرى على نحو متبادل سعيا إلى وضع أفضل ورفاه للإنسانية جمعاء.

أعتقد أن القضاء على الفقر الذي يطال أكثرية البشر هو التحدي الأكبر الذي تواجهه الأمم المتحدة في البحث عن الشراكة من أجل التنمية.

وأعتقد أنه لا يمكن ضمان السلام والأمن والاستقرار على الصعيد العالمي إذا كان معظم الناس يعيشون في فقر مدقع. ونأمل أن يتعلم أولئك الذين يملكون كيف يتقاسمون ما لديهم مع من لا يملكون.

العقاقير المضادة لفيروسات النسخ العكسي، وإجراء الفحوصات طواعية.

هذا هو جدول أعمال ملاوي لتحقيق شراكة دولية من أجل التنمية. وإنني أقدم جدول الأعمال هذا للأمم المتحدة طلبا للدعم.

وقبل أن أحتم بياني، أريد أن أذكر مسألتين هامتين.

أولا، وصلت ملاوي إلى نقطة إتمام مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من خلال شراكة عالمية. وإنني وشعب ملاوي ممتنان حقا لأن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ألغيا ديوننا المتعددة الأطراف. ونحن نشكر بلدان مجموعة الدول الـ ٨ على تصدرها الجهود في تلك المبادرة والتزامها بها. وهذا باعتقادنا مثال حقيقي على الشراكة العالمية في التنمية.

المسألة الثانية المتصلة بالشراكة العالمية هي تكرار مناشدتي لإعادة قبول جمهورية الصين - تايوان عضوا في الأمم المتحدة. كثيرون من الحاضرين يوافقون على أنه بعد الحرب الباردة، ومع مجيء العولمة، أسهمت تايوان بصمت في أعمال الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في مجالات مختلفة، بما فيها التكنولوجيا والطب والبحوث والصناعة والتجارة الدولية. ويكتسب هذا الإسهام مزيدا من الأهمية، خصوصا في إطار مبادئ العالمية والمساواة والعدالة.

اسمحوا لي أن أحتم كلمتي بتوجيه الانتباه إلى التقرير المعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع"، للسيد كوفي عنان الذي قال:

"ويجب أن يكون حق كل إنسان في اختيار طريقة حكمه ومن يحكمه حقا يكتسبه عند مولده. ويجب أن يكون إعمال هذا الحق على الصعيد

اقتناع بأنه من خلال شبكة طرق مطورة جيدا، لن تقتصر على تحسين حركة البضائع والخدمات من المناطق الريفية إلى المراكز المدنية فحسب، وإنما نعزز التجارة المحلية والدولية أيضا.

والأهم هو أن ملاوي تسعى إلى شراكة دولية بغية الوصول إلى المحيط الهندي عبر الممر المائي القائم شيري - زمبيزي، وهو ممر صالح للملاحة على امتداد الطريق من مرفأ داخلي في ملاوي إلى ميناء شندي في موزامبيق على المحيط الهندي، على بعد ٢٣٨ كيلو مترا فحسب. وهذا الممر المائي سيفيد ملاوي وغيرها من بلدان أفريقيا الجنوبية، وخاصة موزامبيق وزامبيا ورواندا وبوروندي وزمبابوي.

رابعا، اختارت ملاوي الطاقة مجالا آخر للشراكة الدولية. ونعتقد أنه يتحتم على بلدنا تطوير طاقة كافية يمكن الاعتماد عليها للزراعة والري والنقل والصناعة وغيرها من مجالات التحول الاقتصادي.

خامسا، ترحب ملاوي بشراكة دولية في تعزيز تنمية ريفية متكاملة، تستهدف القضاء على الفقر في المجتمعات الريفية. فقد أدركنا أن النظام الاقتصادي الطبقي لبلدنا جعل النسبة الكبرى من شعبنا تعيش في مناطق ريفية في ظل ظروف مزرية. ونحن نسعى للحصول على دعم المانحين لنقل التنمية بجرأة إلى المناطق الريفية عبر النهوض بمراكز للنمو الريفي.

أخيرا، تبحث ملاوي عن شراكة دولية في منع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (مرض الإيدز) وإدارته. ونحن ندرك أن بلدنا بمفرده، وبدون الدعم الكامل من المجتمع الدولي، لا يمكنه حوض المعركة بنجاح ضد هذا المرض. ويسعدني أن أذكر أن ملاوي حققت خلال السنتين الماضيتين تقدما هائلا في حملات التوعية حول الإيدز، وتوفير

الرئيس تاديتش (تكلم بالصربية؛ والترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): أولاً، أقدم خالص الشكر للسيد كوفي عنان، الأمين العام، على جميع الجهود التي بذها خلال ولايته الناجحة جداً، في زمن التحديات الكبرى التي تواجه حضارتنا. وأخص بالذكر فهمه الاستثنائي للمشاكل التي واجهها ولا يزال يواجهها جنوب - شرقي أوروبا. كما أهنتكم، سيدي الرئيسة، على انتخابكم.

وفي الوقت نفسه، أرحب ترحيباً حاراً بانضمام الجبل الأسود إلى الأمم المتحدة بصفتها دولة عضواً جديداً.

إنني أحاطب الجمعية العامة اليوم بصفتي رئيس جمهورية صربيا، وهي دولة مستقلة وديمقراطية في جنوب - شرقي أوروبا، في البلقان. وأود أن أطمئن الجمعية على أن صربيا تسعى إلى تقديم إسهام كبير للجزء الذي نعيش فيه من العالم - على صعيد إشاعة الديمقراطية بسرعة واحترام حقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية، وأمن منطقة البلقان كلها، واستقرار جنوب - شرقي أوروبا. وبدلاً من أن تكون صربيا والبلقان مكاناً تنشأ فيه المشاكل، يجب أن تصبحا مكاناً تُحسم فيه المشاكل بطريقة سلمية.

صربيا دولة جديدة وقديمة في وقت واحد - جديدة لأن علمها يرفرف للمرة الأولى أمام هذا المبنى، وقديمة لأن دستورها منذ عام ١٨٣٥ كفل الحرية لكل إنسان تظاً قدماء أرضها؛ جديدة لأن إنشاءها يجري في ظل التحديات المحددة للقرن الحادي والعشرين، وقديمة لأنها أنشئت بموجب المبادئ نفسها التي أسهمت في إيجادها وإدراجها في ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥.

صربيا اليوم عضو نشيط في الأمم المتحدة. ونعتقد أن القرارات المتخذة برعاية المنظمة ينبغي أن تشكل أساساً للاستقرار والازدهار لجميع الدول والشعوب في جنوب - شرقي أوروبا.

العالمي هدفاً رئيسياً لمنظمة تنفان في سبيل قضية توسيع نطاق الحرية". (A/59/2005، الفقرة ١٤٨)

الحرية الأفسح بالنسبة لي تعني حرية كل بلد في الانتماء إلى الأمم المتحدة، والتحرر من قمع بلد لبلد آخر، والحرية لكل أمة في الإسهام في الشراكة العالمية من أجل التنمية. تلك هي حريات الأمم المتحدة التي ينبغي الاعتزاز بها ورفع لوائها.

لذا، أناشد مجلس الأمن أن يعيد النظر في مسألة منح تايوان صفة عضو مراقب في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، ريثما يتم استعراض كامل لعضويتها. وإنني موقن بأن استمرار حرمان تايوان من المشاركة في مجتمع الأمم يشكل تحدياً أخلاقياً وقانونياً للأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يسرني أن أشكر رئيس جمهورية ملاوي على البيان الذي ألقاه للتو.

اصطُحَب السيد بنغو واموثاريكا، رئيس جمهورية ملاوي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب يلقيه السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب من رئيس جمهورية صربيا.

اصطُحَب السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

وفي هذا الإطار الإقليمي، نود أيضا أن نتعاون تعاوننا فعالا في مكافحة الجريمة المنظمة والفساد والإرهاب الدولي. وبناء على مبادرتي، سيعقد قريبا في بلغراد اجتماع لرؤساء دول جنوب شرقي أوروبا، بوصفه إسهما هاما في تحقيق هذا الهدف، يرمي إلى تعزيز الاتصالات وتعزيز التعاون في مكافحة هذه التهديدات لحياتنا ولازدهارنا جميعا.

وتنظر صربيا إلى البلقان بوصفها حيزا مشتركا، يمكن فيه تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي. ويمكن بلوغ ذلك الهدف أن يقدم إسهما مهما في الجهود المفضية إلى التحقيق الكامل للديمقراطية والسلام. وهذا الأمر يقوم على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة لجميع دول البلقان. ولذلك السبب، يجب ألا تشعر أي دولة من دول البلقان بأنها خاسرة بينما تقترب من المستقبل الأوروبي المشترك.

إن كوسوفو وميتوهيا تخضعان حاليا للإدارة المؤقتة للأمم المتحدة. وتسوية مركز كوسوفو في المستقبل تشكل إحدى أصعب المشاكل التي تواجه صربيا، وبلدان البلقان الأخرى والمجتمع الدولي، فضلا عن السكان الألبان والصرب في كوسوفو. ولذلك السبب نؤمن بأنه ينبغي التصدي لهذه المشكلة بطريقة إستراتيجية وموضوعية بغية التوصل إلى حل يأخذ في الاعتبار التعقيد الكامل الذي تصف به العلاقات في البلقان. ويطرح ذلك شروطا معينة تتمثل في: مواجهة الماضي، والتوصل إلى حلول مستدامة للحاضر، وإيجاد سبل للتعاون في المستقبل.

ولكن هذا الأمر، بطبيعة الحال، لا يعني أن حالة كوسوفو حالة فريدة ومختلفة عن الحالات الأخرى. وعلى العكس، لا بد من معالجة مشكلة كوسوفو على أساس مبادئ القانون الدولي والقيم الديمقراطية العالمية المعترف بها. وإذا لم يتم ذلك، فلن يكون بمقدورنا الخروج من الحلقة المفرغة من الأحقاد القديمة وتبادل الاتهامات.

تؤمن صربيا بمستقبل مشترك ومزدهر للبلقان. ومن المهم التأكيد على أنه لا يمكن النظر في أية مشكلة أو حلها في عزلة، بدون أن نأخذ في الحسبان تاريخنا المشترك ورؤية لمستقبلنا المشترك أيضا. لذا، ينبغي الإصغاء إلى آراء جميع دول البلقان والاهتمام بها لدى معالجة أية مشكلة في المنطقة.

إنني واثق بأن أي مستقبل أفضل لهذا الجزء من العالم سيقوم على ثلاثة مبادئ رئيسية: الديمقراطية، باعتبارها الضامن لحرية الإنسان وأساس التقدم الاقتصادي؛ وأمن كل دولة، كشرط مسبق لأن منطقة البلقان كلها؛ والاستقرار الإقليمي باعتباره عاملا حيويا للسلام والازدهار العالميين. وينبغي أن نتصدى لجميع التحديات التي نواجهها وفقا لتلك المبادئ.

وبتلك الروح، فإن صربيا ملتزمة التزاما صادقا بسلامة أراضي جميع دول البلقان وبالمحافظة على حدودها القائمة. وفي السياق نفسه، تشكل وحدة البوسنة والهرسك، استنادا إلى اتفاقات دايتون التي لا يمكن أن يغيرها مواطنوها إلا بتوافق آراء جميع الشعوب المؤسسة الثلاثة، عاملا أساسيا في استقرار المنطقة والمزيد من تحقيق الديمقراطية فيها. ومن نفس المنطلق، تصب المحافظة على سيادة صربيا وسلامة أراضيها في مصلحة الديمقراطية والازدهار في جنوب شرقي أوروبا بكاملها.

ويشكل تعزيز التعاون الإقليمي أولوية لصربيا. ولذلك السبب نؤمن بان ازدهار جميع البلدان المجاورة يصب في مصلحة صربيا. ونذكر أنه لا يمكن لبلدان البلقان أن تحرز تقدما وتبلغ هدفها الأولي للسياسة الخارجية - الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والمنطقة الأوروبية - الأطلسية - إلا من خلال التعاون.

بشكل خطير، بينما تهدد تحديات جديدة بنشوب صراعات جديدة وتدمير وكوارث إنسانية.

ويتمثل جانب هام للمحافظة على السلام والأمن في الانتشار الكفؤ والحسن التوقيت لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتؤيد صربيا الجهود الرامية إلى تعزيز فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وبلدي على استعداد لتقديم مساهمات فعالة في هذه العمليات. وولايات عمليات حفظ السلام اليوم متنوعة أكثر مما كانت عليه في الماضي وتشمل منع نشوب الصراعات، وحفظ السلام، وإعادة التعمير بعد انتهاء الصراع وتقديم المساعدة للتنمية الطويلة الأجل والمستدامة.

وبعد عدة أعوام من الصراع، تتحول البلقان بصورة بطيئة ولكن مؤكدة إلى منطقة تنصف بحسن الحوار والتعاون. وصربيا على استعداد لتحمل عبء ماضيها القريب لمصلحة البلقان ومستقبل أوروبا. وبدأ سكان صربيا القيام بهذا العمل بنجاح وبصورة ديمقراطية في عام ٢٠٠٠، حينما أزالوا النظام المسؤول إلى حد كبير عن الصعاب التي حلت بصربيا والبلقان في العقد الأخير من القرن العشرين.

ولذلك السبب تحديدا، نحن ملتزمون التزاما صارما بالاستكمال الناجح لتعاوننا مع محكمة لاهاي. ولا يشكل هذا مجرد التزامنا الدولي؛ فهو أيضا مسألة تتعلق بالقيم الأخلاقية.

وصربيا، بوصفها دولة مسؤولة وجزءا من المجتمع الدولي، تكرر بحق احترام ميثاق الأمم المتحدة وبناء الديمقراطية في العالم. وبالتالي، فان صربيا ملتزمة التزاما ثابتا بتعزيز دور الأمم المتحدة وولاياتها، فضلا عن التزامها بالحوار المتعدد الأطراف الذي يفضي إلى التعاون المتساوي بين الدول والشعوب، وباحترام حقوق الإنسان والحريات، وبالتسامح والاحترام المتبادل.

إن ما تسعى صربيا إلى تحقيقه لنفسها تسعى إلى تحقيقه للإقليم أيضا: تعزيز الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق الازدهار الاقتصادي والسلام. وبغية الإسهام في تحقيق ذلك الهدف، قررت صربيا أن تؤمن من مصادرها بالذات لسكان كوسوفو الإمداد بالطاقة في شتاء هذا العام.

ومن مصلحة صربيا أن تصبح كوسوفو مستقرة ومزدهرة وقابلة للبقاء اقتصاديا ومتعددة الأعراق وديمقراطية. وقبل تحديد مركز كوسوفو في المستقبل، من الأهمية الحاسمة. يمكن إرساء سيادة القانون وإنهاء التمييز الذي استمر لفترة سبعة أعوام ضد الصرب فضلا عن الطوائف غير الألبانية الأخرى، التي تعاني بوصفها هدفا للتطرف والإرهاب.

إن الحكم الذاتي الذي منحت صربيا لألبان كوسوفو أوسع من أي حكم ذاتي تتمتع به أي منطقة أو وحدة اتحادية في أوروبا. ونرى أن ذلك يشكل حلا مستداما ومستقرا وقائما من شأنه أن يفتح فصلا جديدا في التاريخ الطويل والصعب من العلاقات الصربية - الألبانية. ومن شأنه، ضمن أمور أخرى، أن يمكّن كوسوفو من الوصول المباشر إلى المؤسسات المالية الدولية اللازمة لانتعاش كوسوفو الاقتصادي وتنميتها، اللذين يصبان في مصلحة صربيا والمنطقة بأسرها على السواء.

وصربيا ملتزمة التزاما حقيقيا ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، والتطور التكنولوجي والرخاء الاقتصادي. فالفقر الواسع النطاق، الذي للأسف ما زال سائدا، يؤثر تأثيرا عميقا على الكرامة الإنسانية.

واليوم، ٢١ أيلول/سبتمبر، نحتفل باليوم الدولي للسلام. ومن الأهمية بمكان انه يجري الاحتفال باليوم كل عام في مسعى لإنهاء الحروب وأعمال العنف في العالم. ولم تتم بعد تسوية العديد من الأزمات، وبعضها ما زال يتصاعد

منذ أربعة أعوام، أشعر بأنني مضطر إلى عرض نتائج هذه السياسة. فلقد أجرت كولومبيا أربع عمليات انتخابات عامة وعددا لا يحصى من الانتخابات المحلية خلال هذه الفترة. وشكل الاستفتاء وانتخاب العمدة والمحافظين في عام ٢٠٠٣ مناسبات اختبرت المعنى الديمقراطي لأمننا. ومع ذلك، كانت الانتخابات الرئاسية وانتخابات الكونغرس، التي عقدت في تاريخين منفصلين من هذا العام في إطار تهديد كبير للإرهاب، ضمن أكثر الانتخابات السلمية في عدة عقود. وتمتعت جميع الجماعات السياسية بضمانات فعالة، بغض النظر عن مستوى تأييدها للحكومة أو معارضتها لها.

وفي إطار الأمن الديمقراطي، انتخبت كولومبيا العمدة والمحافظين وأعضاء الكونغرس من جميع الألوان السياسية. واحتوى الأمن الإرهاب بغية منح الديمقراطية تعبيراً حراً.

ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به في مجال الأمن، ولا يزال إحلال السلام النهائي بعيد المنال، ولكن إحراز تقدم أمر لا يمكن إنكاره. والحماية الفعالة لأبناء كولومبيا تترجم إلى تخفيض في عدد حوادث القتل والاختطاف وأعمال الإرهاب والجرائم والتهديدات للصحفيين وقادة نقابات العمال. ويمارس جميع المحافظين والعمدة سلطاتهم في نطاق اختصاصاتهم بالذات، مع التغلب على كابوس المنفى الذي تعرض له العديد من الأشخاص من جراء الأعمال الإرهابية التي لم تكافحها الدولة.

وبغية ضمان استدامة الأمن بمرور الزمن، على مواطنينا أن يمنحوه مصداقية. وتمثل مهمتنا في بناء المصداقية على أساس الفعالية والشفافية. وبناء على ذلك، تشكل حقوق الإنسان ضرورة حتمية لتوفير الأمن. وفي الأعوام الأخيرة زدنا قواتنا الأمنية بنسبة ٣٠ في المائة، وتضاعفت عملياتنا العسكرية ثلاث مرات، وفي الوقت نفسه انخفضت الشكاوى المقدمة ضد قوات الأمن بنسبة ٣٨ في المائة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن اشكر رئيس جمهورية صربيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ألفارو أوربي فيليس، رئيس جمهورية كولومبيا

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يدلي به رئيس جمهورية كولومبيا.

اصطُحِب السيد ألفارو أوربي فيليس، رئيس جمهورية كولومبيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ألفارو أوربي فيليس، رئيس جمهورية كولومبيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أوربي فيليس (تكلم بالإسبانية): أهنتكم، سيدي الرئيسة، وأتمنى لكم أكبر نجاح في هذه الدورة.

قبل أربعة أعوام شاركت في هذا المنتدى العالمي للمرة الأولى لأعلن أن كولومبيا بدأت عصراً جديداً من الأمن الديمقراطي. وأوضحت لماذا بات الأمن في عصرنا يمثل قيمة ديمقراطية لا يمكن بدونها للحريات أن تزدهر؛ وهو أيضاً يشكل محور مواردنا، الذي بانعدامه لا يتدفق الاستثمار وتبقى إمكانية القضاء على الفقر وبناء المساواة بعيدة المنال.

وقبل أربعة أعوام أوضحت للجمعية سبب أن مفهومنا للأمن مفهوم ديمقراطي وبالتالي يستحق دعم وثقة جميع الشعوب والأمم المتحدة.

وأدرك أنه لا يمكنني أن أحاطب الجمعية اليوم لاقتراح نظرية للأمن الديمقراطي؛ وحيث أنني رئيس لبلدي

على الإطلاق. ولا بد أن أضيف أن عدد الثوار الذين تم تسريحهم أكبر من عدد الذين قتلهم القوات الرسمية.

وقد حضرت إلى الأمم المتحدة اليوم لألتبس تقديم الدعم القوي لسياستنا الأمنية وبرنامجنا لإعادة الإدماج. ولقي العنف في كولومبيا الكثير من تغطية وسائط الإعلام الدولية وانتقادا مستمرا للحكومة ودعمًا لا يذكر للتغلب عليه. وآن الأوان لان يوجه المجتمع الدولي نداء عاجلا إلى الجماعات التي ترتكب أعمال العنف لتحقيق السلام بدون مزيد من التأخير. والحكومة صارمة في تنفيذ الأمن مثلما هي صارمة في احترام القواعد الديمقراطية، وهي منفتحة وسخية في البحث عن إحلال السلام. وأي استعداد مخلص لإحلال السلام لن يواجه بوضع عقبات حكومية أمام تحقيق المصالحة النهائية.

وعلى المجتمع الدولي أن يدعم سياستنا الأمنية بشكل أكثر حسما. وهذا سيؤدي إلى إحراز نتائج أسرع في تغلبنا على العنف وسعينا لإحلال السلام.

ويشكل تمويل الجماعات التي تمارس العنف عن طريق المخدرات غير المشروعة أحد الجوانب الأساسية التي تفرق بين تلك الجماعات والثوار السابقين في البلدان الأخرى من أمريكا اللاتينية. وهذا التمويل الإجرامي وغير المحدود والمستقل يشكل العقبة الرئيسة أمام تحقيق السلام.

ويحزني القول إن التقدم الذي أحرز في مكافحة المخدرات غير المشروعة كان أقل مقارنة مع التضحية التي قدمها شعب كولومبيا ورغبة الحكومة في القضاء على تلك المخدرات. ويمثل عدد المواطنين الذين استرددهم ومصادرة الثروة غير المشروعة والمناطق التي شملها الرش جهودا هائلة ولكن النتائج ليست متناسبة. وللعام الثاني على التوالي، لدينا برنامج للقضاء اليدوي على المخدرات، مما سيعني تدمير مساحة تبلغ ٧٠ ٠٠٠ هكتار من الكوكا.

ويزيد من أهمية هذا الأمر كوننا بلدا لديه ديمقراطية داخلية كاملة، ومنفتح بشكل كامل إزاء المراقبة والانتقاد الدولي، على النحو الذي يثبت وجود مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

وبالرغم من العمل الذي ما زال يتعين القيام به، فإن أهم إنجاز يتمثل في تقييم المواطنين الإيجابي للأمن والتصميم الجماعي على توطيده.

إننا نعتبر أعمال العنف المنظمة لدوافع سياسية زائفة إرهابا، ونعتبر توفير الأمن طريقا نحو السلام. وحينما توجد في بلد ما ديمقراطية تعددية ونشطة ومانحة للضمانات، فإن القيام بالأعمال المسلحة ضدها يشكل مجرد إرهاب. ومن شأن إنكار ذلك أن يزيل الفرق بين الكفاح المسلح ضد الديكتاتوريات، الذي برر الاعتراف بالجماعات المتمردة في بلدان أخرى، والعدوان العنيف الذي عانت منه ديمقراطيتنا، وهو يمثل إرهابا.

إن انسحاب ما يزيد على ٤٠ ٠٠٠ فرد من الجماعات التي ترتكب أعمال العنف، نتيجة للأمن الديمقراطي، والجهود التي اقترحتها البلد لإعادة إدماجهم في الحياة الدستورية، يثبتان لنا أن الأمن يشكل الطريق نحو السلام والمصالحة.

والكلام عن انسحاب ٤٠ ٠٠٠ فرد أمر سهل؛ وفرزهم أمر صعب جدا؛ بل إن سحبهم أكثر صعوبة؛ وإعادة إدماجهم مهمة هائلة. وفي خضم جدل قابل للفهم، أحرزنا تقدما في تفكيك القوات غير النظامية. واليوم تم تسريح الأغلبية الساحقة من الجماعات غير القانونية للدفاع الذاتي - التي بدت، مع الثوار، حتى قبل عامين وكأها قوى أكبر من الدولة - ويقوم جهازنا القضائي باحتجاز نسبة كبيرة من قادة هذه الجماعات. وهذه النتائج أبلغ من الكلام

إلى يشارك معنا العالم بأسره. وألتمس من الأمم المتحدة أن تبذل جهودا إضافية لمساعدتنا على إيجاد سبل لنصبح فعالين.

ونؤكد من جديد على التزامنا الحماسي ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويمثل التماسك الاجتماعي والتغلب على الفقر وبناء العدالة تطلعات أساسية لديمقراطيتنا. وفي عام ٢٠٠٢ وصلت نسبة الفقر إلى ٦٠ في المائة تقريبا من السكان؛ وفي عام ٢٠٠٥ انخفضت النسبة إلى ٤٩ في المائة. وسنبذل كل جهد ممكن لضمان ألا تزيد النسبة على ٣٥ في المائة في عام ٢٠١٠. وأن تصل إلى الهدف المتمثل في ١٥ في المائة في عام ٢٠١٩، الذي يصادف الذكرى المثوية الثانية لاستقلالنا. ومن حسن الطالع أن معامل مؤشر الدخل العام بدأ يظهر اتجاهها نحو تصحيح توزيع الدخل.

إن أهدافنا لفترة الأعوام الأربعة المقبلة أهداف طموحة وهي: بلوغ التغطية الكاملة في الصحة والتعليم الأساسي وإحراز تقدم كبير في الصرف الصحي الأساسي وتقديم القروض الصغيرة لـ ٥ ملايين من الأسر الفقيرة.

ونريد ديمقراطية عصرية مع الأمن والحرية والتماسك الاجتماعي والشفافية والمؤسسات المستقلة. وهذا هو حلمنا؛ وهذا هو ما نكافح من أجله. ونريد دولة بدون استبعاد وبدون كراهية طبقية، مع الانسجام والاستقامة والازدهار؛ دولة في حوار ديمقراطي دائم، بروح الأخوة وبدون خصومات لا يمكن تجاوزها؛ دولة مندمجة في تعددية الأطراف، وممتنة للأمم المتحدة على جهودها، ومستجيبة لاقتراحات المجتمع الدولي وراغبة في تبادل خبراتها وتحسين نتائجها.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كولومبيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

ويتطلب إنتاج المخدرات واستهلاكها التزاما عالميا يتجاوز الإعلانات الرسمية، بحيث يتم بشكل متزايد تطبيق برامج تعكس إجراءات من المسؤولية المشتركة.

وهناك مشاريع إنمائية بديلة ناجحة. فقبل بضعة أسابيع، قيمت الأمم المتحدة بشكل إيجابي برنامج الأسر لرعاية الغابات، الذي يغطي ٤٣ ٠٠٠ أسرة ريفية استبدلت زراعة المخدرات بحماية الغابات وزراعة المحاصيل البديلة. وبعض البرامج، مثل البرنامج الذي ينفذ في سييرا نيفادا دي مارتا، تقدم خدمات السياحة الايكولوجية. ووفقا لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تم القضاء على المخدرات في مساحة تبلغ ٨٠ في المائة من منطقة برنامج الأسر لرعاية الغابات، تغطي مليوني هكتار. وتم استصلاح أكثر من ١٣٦ ٠٠٠ هكتار من الغابات المدارية. وبفضل المدفوعات التي تقدمها الحكومة، حصلت هذه الأسر بالفعل على أكثر من ٣٠ ٠٠٠ هكتار من الأرض المنتجة. وبالرغم من ذلك، وبغية حماية نسبة مئوية كبيرة من غابات الأمازون والغابات المدارية في كولومبيا، يلزم أن نصل إلى ١٢٠ ٠٠٠ أسرة. ويمثل ذلك تحديا كبيرا للميزانية، مما يتطلب المزيد من الدعم الدولي العام والحاسم.

ويوقف البرنامج قطع الغابات المدارية وغابات الأمازون، التي عانت من تدمير مليوني هكتار تقريبا بسبب المخدرات. وأوجه سؤالاً إلى العالم: لماذا لا نقلل من الكلام ونزيد الالتزام الأكثر فعالية، بحيث تتمكن كولومبيا، المستعدة قطعاً للتغلب النهائي والحاسم على ويلات المخدرات غير القانونية، من تحقيق ذلك؟

ونحن أبناء كولومبيا لا نريد أن نترك وحدنا لبذل الجهود والتضحيات؛ ولا بد لنا من إحراز نتائج. ونحن على استعداد لإعادة النظر في استراتيجيتنا وتحسينها، ولكننا بحاجة

يمثله، إذ أنه بلد مبارك ووصفه قداسة البابا يوحنا بولس الثاني بأنه يمثل "رسالة فريدة إلى البشرية"، بأننا يمكن أن نعيش معا. وزادت قسوة هذا العدوان حينما حصل على الاستحسان الضمني لقوى عظمى معينة.

وللأسف، فإن مجلس الأمن بدا لا حول له ولا قوة في محاولاته لوقف ذبح أطفال لبنان وحماية السلام في لبنان والشرق الأوسط. واستغرق الأمر أكثر من شهر والعديد من النداءات للوقف الفوري لإطلاق النار التي وجهتها جميع الأطراف المهتمة ليفرض المجلس في النهاية مجرد وقف لأعمال القتال، ما زال يتعين أن يصبح وقفا نهائيا لإطلاق النار.

ويصبح غنيا عن البيان لنا أن نشكك في مصداقية الأمم المتحدة في ضوء إقرار الأمين العام بأن التأخيرات في اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) أضرت فعلا بمصداقية المجلس. وعلاوة على ذلك، لا يسعنا سوى أن تساورنا شكوك جدية فيما يتعلق بقدرة المنظمة على ضمان السلام العالمي حينما تخضع قراراتها لأهواء عدد قليل جدا من القوى العالمية.

وأساءل اليوم: كم عدد الأطفال، مثل الطفل الذي يظهر في الصورة التي أرفعها، الذين سيقتلون لأنه لا يوجد أحد يقوم بأي عمل من أجلهم؟ وكم عدد الأطفال الذين يفترض أن تقتلهم هذه الآلة الشريرة والانتقامية للتدمير قبل أن يقرر المجتمع الدولي أن يستجيب دفاعا عن قضية "عادلة"؟ واسمحوا لنا بتوجيه هذه الأسئلة، لأننا يغمرنا شعور عميق بالحزن، بينما لا يزال العشرات من مواطنينا القتلى تحت الأنقاض.

وأود أن أطمئن الجمعية بأن هذه الوحشية لم تضعف عزم شعبنا ولم تهز صموده وهو يلتف حول جيشه وحكومته ويعتق مقاومته المسلحة، التي واجه رجالها قوات

اصطُحِب السيد ألفارو أوريبى فيليس، رئيس جمهورية كولومبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إميل لحود، رئيس الجمهورية اللبنانية

الرئيسة: تستمع الجمعية لفخامة السيد إميل لحود، رئيس الجمهورية اللبنانية.

اصطُحِب السيد إميل لحود، رئيس الجمهورية اللبنانية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة: باسم الجمعية العامة، أتشرف بالترحيب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إميل لحود، رئيس الجمهورية اللبنانية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس لحود (تكلم بالانكليزية): يشرفني اليوم أن أهنئكم، سيدي الرئيسة، بانتخابكم بوصفكم المرأة العربية الأولى التي تتبوأ رئاسة هذه الهيئة، مع الأمل بأن يبشر هذا بداية عصر جديد للتفهم الأفضل لتطلعات المرأة وللقضايا العربية.

كما أود أن أشكر الأمين العام، السيد كوفي عنان، على جميع الأعمال التي قام بها من أجل لبنان ومن أجل قضية السلام في المنطقة وفي العالم بأسره.

وأقف أمام الجمعية العامة ممثلا بلدا عانى من جروح شنيعة بسبب الحرب، بلدا محنته معروفة جيدا للأعضاء - بلدي المدمر، لبنان. ففي الفترة من ١٢ تموز/يوليه إلى ١٤ آب/أغسطس، تعرض بلدي لعدوان وحشي وحملة يندر أن يشاهد مثيل لها من التمزيق القاسي، حينما أفرغت المئات من الطائرات المقاتلة حمولاتها من القنابل الثقيلة والمحظورة، التي استهدفت في معظمها المدنيين، مما أدى إلى مقتل الآلاف وتشويههم، وتدمير كل شيء يجعل من لبنان دولة تملك مقومات البقاء. ومن الواضح، أن هذا كان "حكما" متعمدا أصدرته إسرائيل لتدمير بلدي وكل شيء

الاحتلال بشجاعة بطولية، ومنعوا تقدمها وقدموا للبنان انتصارا آخر، باسم العدالة والكرامة.

وبينما نقف تحت مظلة الأمم المتحدة لنحذر العالم من العواقب الخطيرة التي سنواجهها جميعا حينما تهنز الأسس ذاتها لهذا العالم، فقد حان الوقت أيضا لنطلب من إسرائيل، التي تدين بوجودها ذاته لقرار اتخذته الأمم المتحدة، أن تتقيد أخيرا بالقرارات الماضية والحديثة.

كما يحدونا الأمل في ألا تلجأ الولايات المتحدة إلى الاستخدام المستمر لحق النقض (الفييتو)، وبالتالي تسمح بتوجيه الاتهام إلى إسرائيل بسبب أعمالها، تعاطفا مع آلاف المدنيين الأبرياء الذين قتلوا بالقنابل "الذكية" والعنقودية والفسفورية، والذين شوهمهم اليورانيوم المستنفذ.

إن لبنان، الذي يستلهم مبادئ الأمم المتحدة ومعاهداتها، يحتفظ بالحق في اتخاذ إجراء لمقاضاة إسرائيل أمام الهيئات المختصة، وبالأخص هذه الجمعية أو المحكمة الجنائية الدولية، وفي أن يطالب بالتعويضات المناسبة على جميع الكوارث التي ألحقتها إسرائيل بلبنان.

وألتمس اليوم من الجمعية أن تقف إلى جانب بلدي، إذ أن ذلك سيسجل بوصفه وقفة عادلة ومشروعة. كما أناشد الجمعية أن تفرق بين الذي يدافع عن بلده ضد العدوان والاحتلال الإسرائيليين، ويسعى جاهدا لتحرير مواطني بلده من عقود من السجن غير القانوني، والعناصر التي ترتكب أعمال الذبح العشوائي ضد مواطنيها وغيرهم بشكل مماثل. وأذكر الجمعية بأن تجربة لبنان مع ويلات الإرهاب تعود إلى زمن بعيد، وألحقت هذه الويلات خسائر باهظة للغاية بقواته المسلحة.

لقد ترك العدوان الذي وقع قبل وقت قصير على لبنان هذا البلد الصغير مثخنا بجراح فظيعة، ومنكوبا بآلاف القتلى والجرحى، وبخسارة جلاء التدمير تشمل عدة آلاف من الوحدات السكنية ومئات الجسور والموانئ والمطارات

الاحتلال بشجاعة بطولية، ومنعوا تقدمها وقدموا للبنان انتصارا آخر، باسم العدالة والكرامة.

وبينما نقف تحت مظلة الأمم المتحدة لنحذر العالم من العواقب الخطيرة التي سنواجهها جميعا حينما تهنز الأسس ذاتها لهذا العالم، فقد حان الوقت أيضا لنطلب من إسرائيل، التي تدين بوجودها ذاته لقرار اتخذته الأمم المتحدة، أن تتقيد أخيرا بالقرارات الماضية والحديثة.

وابتداء من ١٤ آب/أغسطس هذا العام، جدد لبنان مرة أخرى بدون أي شك تأكيده على حقيقة أنه دولة تحترم التزاماتها، بينما تنفذ القرارات الدولية وتشرع في نشر ١٥.٠٠٠ جندي للجيش اللبناني على الحدود بين لبنان وإسرائيل - فيما تواصل إسرائيل حرقها اليومي لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بفرضها حصارا مهينا على لبنان، وبفرضها الانسحاب من الأرض اللبنانية في قطاع مزارع شبعا، التي يبقى تحريرها حقا للبنان وواجبا مقدسا. وإلى هذا اليوم، ما زالت إسرائيل تعامل شعب لبنان بوصفه رهينة، وتحتطف حينما تشاء عشرات من مواطنيه، في خرق صارخ لذلك القرار.

وأخيرا، ترفض إسرائيل أن تسلم الأمم المتحدة الخرائط التي تبين مواقع آلاف الألغام التي خلفتها وراءها في الأرض اللبنانية، بينما تبقى غامضة حالة السجناء اللبنانيين في إسرائيل ومصيرهم، ولا توجد تسوية واضحة لمخنتهم في أي مكان.

واليوم، ولمصلحة السلام، فإن المجتمع العالمي مطالب بأن ينقذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) من النسيان، وهو مصير وسم عشرات القرارات السابقة.

وهنا، وباسم بلد يشعر بالامتنان، أحيي بإجلال جنود السلام الذين قتلوا ومن ثم ننعاهم مع نعي جنود جيشنا الشجعان ونعي مقاتلينا البواسل في المقاومة، ضحايا

العراق، حيث من الحيوي لنا جميعاً أن نساعد تلك الدولة العربية المعذبة على المحافظة على سلامتها وأراضيها ووحدة شعبها.

واليوم يدور كلام متواصل عن شرق أوسط جديد كبشارة بأمور أفضل مقبلة، وهذا يدفعنا إلى أن نوجه السؤال التالي. هل ماشهدناه في لبنان وما زلنا نشاهده في فلسطين والعراق يفضي إلى هئية بيئة للسلام والهدوء؟ ألا يتحقق هذا الشرق الأوسط الجديد الذي يُشير به كثيراً إلا من خلال الاضطراب الواسع الانتشار، وسفك الدم الذي يقصر عنه الخيال، والتحريض على الفتن والعدوان؟

إن تصورنا للشرق الأوسط الجديد ينسجم مع قرارات الأمم المتحدة، وهو تصور يتوافق مع مبادئ العدالة والحق على النحو الوارد في تلك القرارات. وفكرتنا للشرق الأوسط الجديد تتمثل في شرق أوسط تصبح فيه التسوية السلمية الشاملة واقعا؛ ويعود فيه اللاجئون الفلسطينيون إلى ديارهم، على النحو الوارد في القرار ١٩٤ (د-٣)، الذي اتخذ قبل قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) بوقت طويل، ولذلك لم يتم توطينهم في البلدان المضيفة؛ وحيث يعود السجناء إلى ذويهم.

وهذا هو السبيل الوحيد للوصول إلى شرق أوسط جديد. وإلا فإن منطقتنا ستتهوى إلى المزيد من الاضطراب وسفك الدماء.

وإذا أصبح تصورنا للسلام في الشرق الأوسط واقعا، فإنني أؤكد للجمعية على أنه لن تصبح هناك ضرورة عملية هامة لعقد المؤتمرات وإجراء الدراسات والمناقشات بشأن الإرهاب. ولو حصل هذا بالترافق مع محاولات جديدة لمكافحة الفقر والمحافظة على مستويات مقبولة للتنمية في المناطق المحتاجة، فإن من المؤكد أن يؤدي هذا إلى تخفيف المنابع التي يستمد منها الإرهاب دعمه البشري والمالي.

والمصانع. والرسالة التي أوجهها هي: إن إرادة شعبنا للحياة والمضي قدما أثبتت أنها أقوى بكثير من الانهزام واليأس. وفي وقت قياسي، أطلق شعب لبنان حملة للتعمير، كللت بنجاح أكبر بسبب بواذر حسن النية الفورية المشجعة من العديد من الأصدقاء، في الوطن وفي الخارج. وبذلك الدعم الساحق والمساعدة سيتغلب لبنان على جميع الصعاب بتحقيق انبعاث ممتاز، وبالتالي يسجل نقطة أخرى لصالح البشرية.

ويدور اليوم كلام كثير عن ضرورة التوصل إلى السلام الدائم والشامل في الشرق الأوسط، وهو أمر ظل لبنان يشدد عليه لعقود. ولكننا نسارع إلى أن نبين أنه لا يمكن تحقيق ذلك السلام في الشرق الأوسط بدون معالجة السبب الجذري لعدم الاستقرار هناك، وهو بالتحديد، النزاع العربي - الإسرائيلي وقضيته الأساسية، فلسطين.

وبالرغم من الحوادث المريعة التي وقعت في لبنان، أتاحت نافذة للفرصة، وينبغي أن يستفاد منها استفادة كاملة بغية تنشيط مبادرة السلام في الشرق الأوسط، على أساس مبادرة السلام العربية التي اعتمدت خلال مؤتمر القمة العربي لعام ٢٠٠٢ الذي عقد في بيروت.

ولا تزال مبادرة السلام العربية الوسيلة المناسبة لتحقيق السلام الدائم والشامل والعدل، لأنها ببساطة تدعو إلى تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة، حيث تتصل تلك القرارات بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. ومثل تلك التسوية وحدها هي القادرة على أن توفر للبنان وللبلدان المجاورة الاستقرار والأمن اللذين تتوق إليهما وتمنح إسرائيل إحساساً بالأمن - وهو أمر لم تفلح في الحصول عليه من خلال استخدام القوة المجردة والعدوان. وعلاوة على ذلك، ينبغي لهذا أن يوقف التزييف في الأراضي الفلسطينية ويعزز الاعتدال حيث أدى اليأس إلى التطرف والعنف، وخاصة في

دبابة. فلبنان يظل دولة محبة للسلام، تمد يديها لكل من يشاظرها رؤيتها السلمية القائمة على تسوية عادلة، وتقتلع، بصفتها هذه، بذور القمع والعنف. ونحن على ثقة بأن قوى الخير ستنتصر في نهاية المطاف، لأن قوة الخير تكمن في قلوب الشرفاء، وأصوات الفرح ستنتصر على ضجيج طبول الحرب والكرهية والعنف.

الرئيسة: بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية اللبنانية على البيان الذي ألقاه للتو.

اصطُحِب السيد إميل لحود، رئيس الجمهورية اللبنانية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد والي (نيجيريا).

خطاب يليق السيد أرماندو إميليو غويوزا، رئيس جمهورية موزامبيق

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب يليق السيد أرماندو إميليو غويوزا، رئيس جمهورية موزامبيق.

اصطُحِب السيد أرماندو إميليو غويوزا، رئيس جمهورية موزامبيق، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أرماندو إميليو غويوزا، رئيس جمهورية موزامبيق، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس غويوزا (موزامبيق) (تكلم بالبرتغالية؛ والترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): بالنيابة عن شعب جمهورية موزامبيق وحكومتها، وبالأصالة عن نفسي، أود أن أسجل تماننا للرئيسة على انتخابها لرئاسة الدورة الحادية والستين للجمعية العامة. ويسعدنا أن نرى إحدى

ولقد قرأت مؤخرا أحد بياناتكم، سيدتي، التي تؤكد فيها على أن إصلاح الأمم المتحدة سيصبح إحدى أولوياتكم العاجلة. وأشيد بكم على ذلك الموقف، لأنه لا أحد يُقدّر الحاجة إلى السلام العالمي أكثر من سكان الشرق الأوسط، إذ أننا ندرك أن المحافظة على السلام العالمي تتطلب وجود أمم متحدة قادرة على اتخاذ القرارات ومؤهلة لتنفيذها.

وهنا أود أن أكرر ما قلته من على هذا المنبر بالذات في العام الماضي:

”إن أفضل ما يخدم القيم الأساسية لعالم ديمقراطي وعادل هو تعزيز قدرات الأمم المتحدة والوسائل التي يجوزتها، وتعزيز القيم الديمقراطية الداخلية“. (A/60/PV.13، ص 1)

واعتبرت أنه ينبغي أن ”تظل هذه المؤسسة أول مدافع عن قيم إنسانية، من قبيل الحرية والعدل والسلام“. (المرجع نفسه)

وقد تشكل الإصلاحات التي نفذت حتى الآن، من قبيل إنشاء مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام، الحوافز اللازمة لبلوغ أمم متحدة قادرة على إحقاق الحق وإقامة العدل.

وإذ أضع في الحسبان التوجهات الحالية في الشؤون العالمية، أقترح على الجمعية العامة إنشاء لجنة تمهد السبيل لإرساء أسس ميثاق لحقوق الأمم، متكافئ من حيث الأهمية مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويفرض على الدول الأعضاء - كل الدول - الالتزام بمدونة سلوك تستند إلى مبدأي العدل وسيادة القانون.

لقد جئت هنا من بلد تغطي جسده آثار الجراح، بلد ينهض من تحت ما خلفه العدوان من أنقاض ورماد، لأتكلّم عن العدل. ولا أدعي تقديم المواعظ من على ظهر

في الماضي، بغية التوصل إلى حلول لما بقي من التحديات التي يفرضها التخلف. وهو موضوع يصلح لمناقشة ما لا يقل عن ثلاث مسائل مهمة ذات صلة بمشكلة التخلف.

وتتمثل المسألة الأولى في أنه ما من بلد يستطيع منفردا، مهما قد تكون لديه من موارد، أن يتصدى لتلك التحديات بالاعتماد على إمكانياته الذاتية وحدها، في الأمد المتوسط على الأقل، لأنها تحديات معروفة بتعقيدها وتشابكها مع غيرها من المشاكل والظواهر العالمية.

والجانب الثاني الذي يمكن الاستدلال عليه من هذا الموضوع هو أنه، على الرغم من إمكانية إلصاق صفة التخلف ببلد معين أو ربطه بها، فإن عواقبه تتعدى الحدود الوطنية. فهي تعبر التحوم الجغرافية لتؤثر، من جهة، على الأمن الوطني والديمقراطية في بلدان أخرى، وتثير، من جهة أخرى، التزامات أخلاقية ذات أبعاد جديدة، علاوة على تحديات مادية في مجتمعات أخرى.

وترتبط المسألة الثالثة بنظرة جامدة للفقير. فينبغي للفقراء استعادة ثقتهم بأنفسهم حتى يستطيعوا، هم أيضا على غرار الشعوب في المناطق الأخرى من العالم، التحرر من أغلال الفقر. وعلى نفس المنوال، على أولئك الذين يستطيعون تقديم المساعدة التغلب على الآراء الراسخة القائلة بأنه لا مفر للفقراء من الفقر لأن قدرهم المحتوم أن يظلوا فقراء. غير أنهم يتعين عليهم التغلب على الأفكار النمطية المسبقة بشأن وجوب فرض التنمية من الخارج.

وتعيدنا هذه المناقشة، بالنظر إلى الطابع العالمي لما نواجهه اليوم من تحديات، إلى إدراكنا أنه ما من خيار أمامنا سوى التعاون في إقامة شراكات وطنية وإقليمية وعالمية وتعزيزها. ونتيجة لهذا الإدراك، اعتمدنا توافق آراء مونتييري، وخطه تنفيذ جوهانسبرغ، وإعلان الألفية. وكنا نتوقع أن تترجم توافقات الآراء تلك بصورة محددة إلى التزام بإقامة

بنات البحرين المتميزات تتولى رئاسة أعلى هيئة في الأمم المتحدة.

ونحدد الإعراب عن تماننا لسلفها، السيد يان إلياسون، وزير خارجية السويد، على دوره القيادي خلال الدورة الستين. ونهته مرة أخرى على العمل الجدير بالإشادة الذي أنجز خلال فترة توليه للمنصب.

ونود الإشادة بصورة خاصة بالسيد كوفي عنان على إنجازاته خلال ولايته أمينا عاما. ونشني على تفاني هذا الابن من أبناء قارتنا أفريقيا وجهوده الحثيثة، وعمله لتعزيز السلم والأمن والتنمية على الصعيد الدولي، وإرسائه الأسس المتينة لإجراء إصلاحات واسعة النطاق في الأمم المتحدة.

إحدى المسائل التي ركزت عليها مناقشتنا في العام الماضي كانت متصلة بالتنمية. ولاحظنا مع القلق افتقارا ملموسا إلى التقدم في إقامة الشراكات. وفي هذا الصدد، نشيد بالرئيسة على اختيارها "تنفيذ شراكة عالمية من أجل التنمية" موضوعا للمناقشة في هذه الدورة.

إننا نعيش في عالم يتسم بقدر كبير من احتلال التوازن، تجد فيه البلدان النامية نفسها حبيسة حلقة مفرغة من التبعية والضعف. وهذه الآفة تعيق جهودنا للتصدي، بشكل سريع وناجح، للتحديات التي تمنعنا من التمتع بنمو اقتصادي واجتماعي أسلم، وتضعف قدرتنا على تعزيز مكافحتنا لأمراض من قبيل الملاريا والسل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبالنظر إلى حالة التنمية في بلداننا، كثيرا ما نعجز عن منع آثار الكوارث الطبيعية وتدهور البيئة أو التخفيف من حدتها. وبالتالي، يمنع الفقر فئة بشرتنا التي تعيش في البلدان النامية من التمتع بحرية الاختيار والعمل التي تعتبرها الفئة الأخرى أمرا مسلما به.

ومزية الموضوع الذي اختارته الرئيسة لمناقشتنا هي أنه يتيح لنا الفرصة مرة أخرى للتفكير بشأن مسائل تناولناها

الحكومة والنقابات وأرباب العمل؛ والمنتدى الوطني للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران؛ واجتماعات الاستعراض المشترك بين الحكومة والشركاء الإنمائيين المشاركين في تقديم الدعم المباشر للميزانية.

ويعزز هذه الشراكات حرصنا على إرساء أسس حكم منفتح اشتمالي. وهي تستدام كذلك بالالتزام الجماعي لمختلف أصحاب المصلحة المشاركين في تنمية موزامبيق بتخفيض نسبة انتشار الفقر المدقع من ٥٤ في المائة عام ٢٠٠٣ إلى ٤٥ في المائة عام ٢٠٠٩. وبيئة السلام والاستقرار التي نعيش فيها ونشجعها تسهم أيضا في تعزيز هذه الشراكات.

ويضطلع التعاون الإقليمي بدور هام في إقامة الشراكات من أجل التنمية واستدامتها. والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مثال على ذلك. فمنذ إنشائها، ما انفكت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تضطلع بدور حاسم في تعزيز التكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان المنطقة وشعوبها. وفي الوقت ذاته، تتيح الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لعدد معين من الدول الأعضاء فيها اتخاذ مبادرات تعزز هدفها النهائي المتمثل في إنشاء منطقة أكثر رفاها. ووفقا لهذا المبدأ، أطلقت موزامبيق وجنوب أفريقيا وزمبابوي في آب/أغسطس الماضي مبادرة متترة بحيرة ليمبوبو الكبرى العابر للحدود وهو مشروع يستهدف تحويل منطقة تبلغ مساحتها ٣٥ ٠٠٠ كيلومتر مربع تقريبا، غنية من حيث التنوع البيئي، إلى محور إنمائي.

وتضطلع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، التي تعتبر إحدى ركائز الاتحاد الأفريقي، دورا هاما في تعزيز الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي هي بمثابة خارطة طريق الاتحاد الأفريقي صوب الرفاه. ونغتنم هذه الفرصة للإشادة بالاجتماع الدولي لجعل مساعده أكثر اتساقا

شراكات عالمية من أجل التنمية. وللأسف، لم يتحقق منها إلا القليل حتى الآن. ويظل الفقر المدقع صفة مشتركة بين غالبية البلدان النامية.

ولهذا، أشدد على ضرورة تجديد الإعراب عن التزامنا بالتعاون في العمل على مختلف المستويات من أجل رفاه البشرية. والبشرية ليست مفهوما غريبا. فعلى سبيل المثال، تدل إمكانية ترجمة اللغة التي استخدمها الآن إلى لغات أخرى من لغات العالم، بشكل واضح، على مدى انتمائنا للبشرية ذاتها. فلنضعف جهودنا إذن حتى لا نخيب آمال بلايين المواطنين في سائر أرجاء العالم، في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. فكلهم يتوقون إلى عالم أكثر عدلا ورفاها وسلاما. ويمكننا من خلال هذه الشراكات أيضا زيادة فعالية إسهامنا في تسوية الصراعات في أفريقيا والشرق الأوسط والعالم أجمع.

في هذه المرحلة، نود أن نشاطر الجمعية تجربتنا وآراءنا بشأن دور الشراكات في التصدي لما نواجهه من تحديات.

على الصعيد الوطني، نرى أنه لا بد من أن يمتلك المستفيدون الأساسيون والنهائيون المشاريع الإنمائية وأن يديروها. وفي هذا الصدد، تقوم الحكومة بتهيئة بيئة لتيسير تعزيز الثقة بالنفس، وتشجيع اللجوء إلى الإبداع الذاتي، ودعم التنمية التدريجية. وفي الوقت ذاته، تشجع الحكومة على إقامة شراكات مؤسسية مع أطراف فاعلة جماعية أخرى، من قبيل منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والشركاء الدوليين في التعاون. وتتضمن نتائج نهج الحكم هذا، على سبيل المثال: خطة العمل الثانية للحد من الفقر المدقع للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩، التي أعدت بمشاركة فعالة من منظمات المجتمع المدني؛ واجتماعات سنوية مع القطاع الخاص؛ واجتماعات الشركاء الاجتماعيين، بمشاركة

وروحا مع تلك المجموعة من البشر الذين يعانون من وطأة الفقر.

في الختام نضم صوتنا إلى من سبقني من المتكلمين في التأكيد على حاجة الأمم المتحدة للإصلاح كي تسير قدما. كلنا يدرك قدرة الأمم المتحدة على خلق شراكات فعالة للتنمية. ولذا فإننا نؤكد من جديد التزام حكومة جمهورية موزامبيق بالمساهمة في نجاح عملية الإصلاح هذه، آخذين بعين الاعتبار دائما الحاجة إلى حماية الطبيعة الحكومية الدولية للأمم المتحدة.

إن موزامبيق فخورة بكون رئيسة وزرائها، السيدة لويسا ديبغو، تشارك في رئاسة الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة في مجالات التنمية والمساعدات الإنسانية والبيئة، الذي شكله الأمين العام، وإننا نعتقد أن التقرير الذي سيرفعه الفريق سيساهم في إنجاح إصلاحات الأمم المتحدة. والأمم المتحدة، بعد إصلاحها، ستكون أقدر على مواجهة التحديات الدولية التي تفرضها الحاجة إلى تقوية القانون الدولي والتعددية، وعلى تعزيز الشراكات من أجل التنمية والسلام في كل أنحاء العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة أتوجه بالشكر لرئيس جمهورية موزامبيق على البيان الذي أدلى به.

اصطُحِب السيد أرماندو إميليو غويوزا، رئيس جمهورية موزامبيق إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب يلقيه السيد برانكو سرفنكوفسكي، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

مع أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ونود أيضا تشجيع شركائنا الإنمائيين على زيادة دعمهم للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وبالتوصل إلى قرار في الأسبوع الماضي بشأن مواصلة عملية تنشيط حركة عدم الانحياز، شدد مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز التركيز على الدور الذي ينبغي للحركة الاضطلاع به في تعزيز الشراكات بين بلدان الجنوب، في إطار الشراكات العالمية. وبالتالي، أعطت حركة عدم الانحياز زخما جديدا لروح باندونغ، التي، كما نعلم جميعا، ألهمت فكرة إنشاء الشراكة الجديدة الإستراتيجية الآسيوية الأفريقية.

وبالإضافة إلى توافق آراء مونتييري، فإننا ندعو إلى زيادة الدعم المالي الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الخارجي المباشر، المقدم إلى بلدان مثل بلدنا تتمتع بإمكانات لتنمية قطاعات الزراعة والصناعة الزراعية والسياحة.

وبالمثل فإننا نحبذ إنشاء نظام تجاري عالمي أكثر إنصافا للتنمية المستدامة في البلدان النامية. وفي هذا الصدد فإننا نأسف لعدم إحراز تقدم في جولة الدوحة الإنمائية ونرجو من البلدان المتقدمة النمو أن تكون أكثر مرونة من خلال إطار منظمة التجارة العالمية، في تعاملها مع احتياجات البلدان النامية. وإننا نكرر هذا النداء لأننا مقتنعون بأن شركاءنا لا يرغبون في مواصلة تهميش البلدان النامية في الاقتصاد العالمي.

إن تقييم عام ٢٠٠٥ يشير إلى إحراز عدد من البلدان النامية تقدما في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وموزامبيق طرف في هذا التوجه الإيجابي. ولضمان ألا يحدث تراجع فيه، فإننا نطلب من شركائنا في التنمية مواصلة تقديم الدعم بصورة كبيرة وفي الوقت المناسب للأولويات التي تحددها البلدان المتلقية. ونعتقد أن شركاءنا يتعاطفون قلبا

وتعني السلام؛ وتعني الشفاء. وتعني كذلك الحرية والديمقراطية والسلامة - إنها تعني الحياة. ولذا يجب على الأمم المتحدة ألا تتردد في الاستجابة والتصرف والعزم عندما يطلب منها ذلك. على الأمم المتحدة أن ترد. وإننا لن نحرز التقدم إلا بحل المشاكل. وعلينا أن نتابع وأن نتجاوب مع التغيرات والتحديات الجديدة التي سنواجهها.

إن الإصلاح الشامل للأمم المتحدة، بما في ذلك الإدارة الأفضل، ينبغي أن يكون جهدا متواصلًا. فما زالت هناك مسائل من الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي لم يتم الانتهاء منها بعد مثل استعراض الولايات وإصلاح مجلس الأمن على سبيل المثال لا الحصر. ونأمل أن يكون هناك ما يكفي من التفهم والتقدم في معالجة هذه المسائل.

لقد ذكرنا في الشهر الماضي بحقيقة هشاشة السلام العالمي. فقد اشتعل الشرق الأوسط مرة ثانية. ولقد شاهدنا مدى صعوبة استعادة السلام ووقف إطلاق النار وإرسال قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة إلى تلك المنطقة. ولقد رحبت مقدونيا باعتماد مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بتاريخ ١١ آب/أغسطس. وتؤيد مقدونيا جهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتوفير المساعدة الإنسانية الحسنة التوقيت للمتضررين، ولإعادة إعمار لبنان. وعلى الأمم المتحدة أن تكافح من أجل التوصل إلى حل سلمي دائم للشرق الأوسط.

لقد كانت جمهورية مقدونيا منذ البداية جزءا من التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب في العراق وأفغانستان، وزادت في الفترة الأخيرة من مفارزها في القوات الدولية. إن بناء السلام والديمقراطية في هذين البلدين يظل واحدا من التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي والعراقيين والأفغان أنفسهم. ومرة أخرى أؤكد من جديد دعم مقدونيا

اصطُحِب السيد برانكو سرفنكوفسكي، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد برانكو سرفنكوفسكي، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس سرفنكوفسكي (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أحاطب هذا المحفل وأتشاطر معه آراء جمهورية مقدونيا بخصوص المسائل الهامة المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة والمجتمع الدولي بأسره لهذا العام.

الإرهاب ليس قضية عالمية جديدة، لكن من المؤسف أنه أصبح لنا حقيقة مأساوية يومية تتزايد بسرعة وتأخذ أبعادا جديدة وتدميرية في عالم اليوم. وكلنا نتضرر بطريقة أو بأخرى سواء تكلمنا عن الهجمات الإرهابية الفعلية أو التهديدات بالإرهاب.

لكن السؤال هو: هل نستطيع نحن دول العالم أو ينبغي لنا أن نواصل العيش في هذا الجو، أن نعيش في خوف وتحت التهديد؟ سيكون ذلك بمثابة فشل للإنسانية وللروح الديمقراطية الحرة، وللزدهار والبشرية، وإذا جاز لي أن أقول، سيكون فشلا لنا جميعا في الأمم المتحدة. لقد اعتمدنا مؤخرا استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وأعتقد أن الوقت قد حان منذ زمن بعيد لاعتماد استراتيجية وموقف موحد، وللتقدم برد دولي قوي من جميعا. إن التعاون والتنسيق الدوليين الشاملين ضد هذا الشر مهمان بالقدر نفسه بالنسبة للأنشطة على المستويين الوطني والإقليمي. ومن الأفضل أن نحقق نتائج في أسرع وقت.

الأمم المتحدة عندما تُذكر خارج هذا المبنى، فإنها تعني بالنسبة للعديد من الناس وحتى الأمم الأمل والمساعدة؛

إلينا الدعوة للاشتراك فيه في اجتماع القمة القادم المعني بالتوسيع.

ولقد شهدت منطقة جنوب شرقي أوروبا التي ينتمي إليها بلدي تغيرات هامة في الماضي القريب، وأحرزت تقدما ديمقراطيا كبيرا: بدء المحادثات بشأن انضمام كرواتيا وتركيا إلى الاتحاد الأوروبي؛ وحصول مقدونيا على مركز البلد المرشح لعضوية الاتحاد الأوروبي؛ وتوقيع اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع ألبانيا؛ وفتح باب المفاوضات لنفس الاتفاق مع صربيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود الدولة المستقلة حديثا. ومن المتوقع، علاوة على ذلك، أن تصبح رومانيا وبلغاريا عضوين كاملي العضوية في الاتحاد الأوروبي في غضون أشهر قلائل.

وكانت علاقات حسن الجوار والتعاون الإقليمي، ولا تزال، من أعلى أولويات السياسة الخارجية لمقدونيا. وسواصل اتباع هذه السياسة بقوة أكبر. وما من بديل لنا سوى الحوار، وينبغي حل جميع المسائل الإقليمية المتعلقة بتلك الطريقة. وسيقدم وفد مقدونيا هذا العام مرة أخرى في اللجنة الأولى قرارا بعنوان "صون الأمن الدولي وحسن الجوار، والاستقرار والتنمية في جنوب شرقي أوروبا" وهو قرار يحظى عادة بقدر واسع من التأييد والمشاركة في تقديمه من جانب الدول الأعضاء.

وأود أن أقول بضع كلمات عن مسألة كوسوفو، والمركز المقبل لكوسوفو. فمقدونيا تؤيد تمام التأييد أعمال المبعوث الخاص للأمم العام، مارتي أهتيساري، وفريقه بشأن المحادثات المتعلقة بمركز كوسوفو. وأؤكد هنا أنه ينبغي بذل كل جهد ممكن للتوصل إلى تسوية تفاوضية تحظى بقبول الأطراف المعنية، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) والمبادئ التوجيهية لفريق الاتصال. وكانت جمهورية مقدونيا، بفضل سياستها النشطة القائمة

لجهودهم لإعادة إعمار هذين البلدين وإيجاد حياة أفضل لشعبيهما.

في اجتماع القمة السنة الماضية، أكدنا على التزامنا بالشراكة العالمية من أجل التنمية المنصوص عليها في إعلان الألفية وتوافق آراء مونتريري وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. لا شك أن كل بلد مسؤول بصورة رئيسية عن تنمية نفسه. لكن من الواضح كذلك أن الجهود الإنمائية الوطنية بحاجة إلى الدعم العالمي. ويمكن لإسهامات القطاع الخاص والمجتمع المدني أن تؤدي دورا رئيسيا في مساعينا المشتركة.

وعلاوة على وضع معايير لحقوق الإنسان، ما برحت الأمم المتحدة منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نصيرا لحقوق الإنسان. وثق بأن مجلس حقوق الإنسان الذي أنشئ مؤخرا سيعطي زحما جديدا في هذا المجال. ونأمل أن يتسنى التغلب على نقاط الضعف التي كانت كامنة في اللجنة، إلا أنه يتعين علينا أن ندرك أن ذلك يتطلب توفر التزام سياسي قوي من جانب الأعضاء عامة. وبدافع من الرغبة في الإسهام في أعمال هذا المجلس الهام، أعلننا عن ترشيحنا لعضويته للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢.

واليوم، أصبحت مقدونيا ديمقراطية مستقرة متعددة الأعراق تؤدي دورها. وعلى امتداد السنوات الأخيرة، بادرننا إلى وضع عدد كبير من مشاريع الإصلاح ونفذنا هذه المشاريع، مما قربنا من التحالف مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وفي كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، تم منح مقدونيا مركز المرشح لعضوية الاتحاد الأوروبي. وتتوقع مقدونيا بحق أن تؤدي بنا خطى الإصلاحات الضرورية التي يلتزم بها البلد إلى فتح باب المفاوضات بشأن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. أما فيما يتعلق بمنظمة حلف شمال الأطلسي، فنحن نتوقع أن توجه

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أشرف بأن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بيار نكورونزيزا، رئيس جمهورية بوروندي، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس نكورونزيزا (تكلم بالفرنسية): يشرفني ويسرني عظيم الشرف والسرور أن أتكلم باسم وفدي وأن أشارك في هذا اللقاء الهام، حيث تنظر الدول الأعضاء في المنظمة جميعها في أكثر مسائل وقتنا الحاضر إلحاحا.

وأود أن أعرب للرئيسة، باسم وفدي وبالأصالة عن نفسي، عن أحر التهاني على انتخابها. ونهنئ أيضا السيد يان إلياسون على الطريقة الفعالة التي أدار بها أعمال الدورة السابقة.

ونعتم أيضا هذه الفرصة كيما نعرب مرة أخرى عن دعم بلدي وتقديره للأعمال الممتازة للأمين العام، السيد كوفي عنان، الذي قاد منظمنا بشجاعة وتعقل وتصميم خلال فترة ولايته.

تشارك بوروندي في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة بعد عام من إنشاء المؤسسات الديمقراطية. وكان من بين الأحداث التاريخية في بوروندي أن أصبحت لدينا مؤسسات منتخبة ديمقراطيا بلغت نهاية العام الأول من توليها مهامها، وهذه هي أول مرة يحدث فيها ذلك منذ أن حصلنا على الاستقلال.

وهذا وقت مناسب كي نرفع إلى الجمعية العامة تقريرا عن الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في بلدنا، والجهود التي بذلناها للتصدي للتحديات العديدة التي يواجهها شعب بوروندي. وهذه أيضا فرصة كي نتكلم عن بعض المسائل ذات الأهمية على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

على حسن الجوار، عاملا أسهم ولا يزال يسهم إلى حد كبير في التثبيت النهائي العام للحالة في المنطقة والتطورات الإيجابية فيها.

إلا أنه ما زالت معلقة في هذا الصدد مسألة هامة لجمهورية مقدونيا وهي: مسألة الترسيم التقني لحدودنا الشمالية في الجزء المتاحم لكوسوفو، وفقا للاتفاق الذي تم التوصل إليه بين جمهورية مقدونيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، الموقع في شباط/فبراير ٢٠٠١، والتوصيات التي قدمها المبعوث الخاص للأمين العام حينئذ، كاي إيدي. ونحث على إنهاء هذه المسألة بهذه الطريقة قبل التوصل إلى القرار المتعلق بالمركز النهائي لكوسوفو.

وأنا واثق من أن مداولاتنا ستسهم في إقامة عالم أفضل للجميع. وعلى الرغم من أن المناقشات تكشف أحيانا عن مدى الاختلافات القائمة فيما بيننا، فيجب ألا تقف هذه الخلافات عقبة في سبيل تحقيق رؤيتنا المشتركة. وما زالت تقع على الأمم المتحدة مهمة تجسيد أمل البشرية في عالم أفضل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على البيان الذي أدلى به توا.

اصطُحَب السيد برانكو سرفنكوفسكي، رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد بيار نكورونزيزا، رئيس جمهورية بوروندي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة يدلي بها رئيس جمهورية بوروندي.

اصطُحَب السيد بيار نكورونزيزا، رئيس جمهورية بوروندي إلى قاعة الجمعية العامة.

٢٠ في المائة كل شهر؛ ونحن نتمتع بالفعل بمزايا هذه السياسة.

وبالنسبة إلى تعزيز حكم القانون وحقوق الفرد، نحرز الآن تقدما عن طريق الإصلاحات الحاصلة في قطاع العدالة وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، والتضامن الوطني والمساواة بين الجنسين. وقد وضع برنامج حكومة بوروندي تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين بين أولوياته. ونحث الأمم المتحدة على أن تولي اهتماما خاصا لهذه المسألة في عملية الإصلاح الخاصة بها. وتطالب الحكومة أيضا بإقامة هيكل محدد لكفالة تخلص المرأة من براثن الفقر ومن ثم تمتعها بالمساواة الحقيقية، كما أنها تدعم ذلك.

وفيما يخص حكم القانون أيضا، وبالإضافة إلى إطلاق سراح ٥٠٠٠ أو أكثر من السجناء السياسيين من قبل، بمناسبة الاحتفال في ١ تموز/يوليه من هذا العام بالذكرى السنوية الرابعة والأربعين للاستقلال الوطني قررنا الإفراج عن المعتقلين الذين لا يحملون وثائق قانونية المحتجزين في ظل ظروف غير سوية. وبالمثل، بدأت الحكومة تحسين أحوال السجناء الذين صدرت ضدّهم أحكام على النحو السليم. إلا أننا ندرك أنه ما زال يتعين عمل الكثير في هذا المجال، بدعم من المجتمع الدولي.

ويعتمد توطيد حكم القانون وبناء السلام أيضا على التسوية السلمية لمسألة ملكية الأراضي. وكان هذا هو الدافع وراء إنشاء الحكومة للجنة الوطنية المعنية بالأراضي وغيرها من الأصول، التي تتمثل مهمتها في تسوية الخلافات حول ملكية أو استعادة الأراضي وغيرها من الأصول التي انتقلت إلى آخرين في مختلف الصراعات الاجتماعية والسياسية في تاريخنا. وتشكل أعمال هذه اللجنة تكملة أساسية لأعمال لجنة الحقيقة والمصالحة التي تأمل حكومة بوروندي أن يتم التوصل في القريب إلى اتفاق بشأنها مع

وكان أول شاغل لبلدي في حالة ما بعد الصراع التي يمر بها الآن هو إعادة توطيد السلام والأمن في كل ربوع البلد. وقد أمكن النهوض بهذه المهمة بفضل نشر قوة تابعة للأمم المتحدة في بوروندي، وتدريب قوة الدفاع الوطني الجديدة، وفقا لاتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي، واتفاق بريتوريا لوقف إطلاق النار الشامل. ومضت عملية التكامل هذه حتى الآن دون حوادث تذكر، ونحمد الله على ذلك.

وتوقيع اتفاق لوقف شامل لإطلاق النار في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بين الحكومة وآخر حركة للتمرد، حركة البلييهوتو - جبهة التحرير الوطنية، يشجعنا على أن نعجل ببرنامج نزع سلاح المدنيين من أجل توطيد السلام والأمن في كل أنحاء البلد. ولقد بدأ الناس على امتداد الأشهر الثلاثة الأخيرة بأن يسلموا طواعية إلى السلطات أسلحة حصلوا عليها في أثناء الأزمة في بوروندي. وتم حتى الآن تسليم ٥٠٠٠ قطعة سلاح تقريبا. ويمثل هذا الاتفاق مرحلة بالغة الأهمية في حياة بلدنا الذي يمر حاليا بمرحلة إعادة البناء.

ولقد أصبح التمتع بالحريات السياسية حقيقة واقعة في بوروندي، سواء من حيث الأحزاب السياسية، أو المجتمع المدني، أو وسائل الإعلام. وفيما يتعلق بوسائل الإعلام، صدر توا قانون لإقامة مؤسسات صحفية أكثر تنوعا وأكثر اتساما بالطابع الفني.

كما أننا اعتمدنا منذ قليل قانونا لمكافحة الفساد. وتتضمن التدابير الرامية إلى تنفيذه إنشاء محكمة لمكافحة الفساد، وقوة للتصدي للفساد. ونحن مقتنعون بأن هذا سيسمح لنا بالعمل بمزيد من الشفافية في إدارة الموارد العامة وفي كفاحنا ضد الفساد. كما أن دخل الدولة يزداد بحوالي

الكفاءة، أنشأنا لجنة وطنية لرصد وإدارة أموال البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والدعم المقدم للميزانية والديون.

وتتضمن جهود الحكومة للحد من الفقر تدابير مثل تخفيض أسعار معظم السلع الأساسية، وإلغاء بعض الضرائب، وتوفير الرعاية الصحية بالجان للأطفال دون سن الخامسة والأمهات اللاتي يلدن في المستوصفات الحكومية، ومكافحة الإيدز. وكان الهدف من وراء إعطاء مركز جديد لموظفي الخدمة المدنية وزيادة مرتباتهم بنسبة ١٥ في المائة اعتباراً من ١ تموز/يوليه من هذا العام بهدف حفز هممتهم ووقف الترددي في مستوى معيشتهم.

غير أن إعادة بناء بلدنا والجهود الرامية إلى مكافحة الفقر ودفع اقتصاد بوروندي إلى الأمام، كلها تتطلب ما هو أكثر من مجرد برنامج للطوارئ. وإعداد إطار استراتيجي للنمو ومكافحة الفقر، يغطي فترة السنوات الثلاث، يلي هذا الشاغل. ونعتمد أن ننظم في تشرين الثاني/نوفمبر القادم اجتماع طولة مستديرة للمانحين على أساس هذا الإطار الاستراتيجي. ونعتمد في ذلك على المشاركة النشطة من جانب شركاء بوروندي، القداماء منهم والجدد، من أجل مساعدة بوروندي في الرد بإيجابية على التوقعات العديدة ذات الأولوية لشعبنا الذي يتوق إلى جني ثمار السلام بعد طول عناء.

ونقوم، في الوقت نفسه، بمتابعة، أو بدء تدابير ترمي إلى تهيئة بيئة اقتصادية مؤاتية تؤدي إلى الرخاء. وتتضمن هذه التدابير تحرير قطاع البن، وتبسيط إجراءات الجمارك، وتحرير تداول العملات عن طريق مؤسسات مالية خاصة، وإقامة سبل جديدة للاتصالات، وتحسين شبكة الطرق. وتم، علاوة على ذلك، تنقيح، قانون الاستثمار لتشجيع الاستثمار في بوروندي.

الأمم المتحدة، لأننا مقتنعون بأنها ستسهم في مكافحة الآثار الجانبية لأعمال الإبادة الجماعية، فضلاً عن الإفلات من العقاب في بلدنا، وستعزز عملية المصالحة الوطنية.

وفيما يتصل بالمصالحة الوطنية، نؤمن إيماناً قاطعاً بأن الرياضة عامل بالغ الأهمية في بناء السلام وإعادة البناء وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واتخذنا في بوروندي تدابير في هذا المجال، ونأمل أن تحذو حذونا البلدان الأخرى التي تمر بفترة ما بعد الصراع.

وما برحت حكومة بوروندي تعنى بعدد هام من الضعفاء من الناس. فلدينا حالياً قرابة ٤٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين، و ١٢٠ ٠٠٠ من المشردين داخلياً، وآلاف من أشخاص آخرين يحتاجون إلى الرعاية، بمن فيهم المعوقون، واليتامى، والأرامل من النساء والرجال، والمسنون الذين زعزعت الحرب استقرارهم. وتحتاج حكومتنا إلى المساعدة في علاج هذه الحالة. ومنذ اتفاق وقف إطلاق النار الأخير، بدأ اللاجئون في العودة إلى بوروندي بأعداد صغيرة.

وسعت حكومة بوروندي أيضاً إلى تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلد. ولقد قمنا، إدراكاً منا بحالة الفقر العام بين أفراد الشعب نتيجة لعشر سنوات من الحرب، بإعداد برنامج للطوارئ للسنة الحالية، وقدمناه إلى المانحين للتمويل في ٢٨ شباط/فبراير. ويغطي هذا البرنامج بصفة خاصة التعليم الابتدائي بالجان لجميع الأطفال في سن الالتحاق بالمدارس، ومكافحة الجوع، والحصول على خدمات الرعاية الصحية، وخلق فرص للعمل، وإصلاح الهياكل الأساسية للاتصالات، وتحسين أحوال السجون، وتحسين إدارة الأموال العامة.

ومن أجل كفالة الإدارة السليمة للأموال المقدمة من المانحين في إطار التعاون مع بوروندي، أنشأت الحكومة لجنة وطنية لتنسيق المعونة. وبدافع من نفس الرغبة في تحقيق

والعولمة واحد من التحديات الرئيسية في القرن الحادي والعشرين، غير أننا ننظر إليها على أنها فرصة للبلدان النامية كي تستفيد من التقدم الكبير والمزايا التي تتيحها، شرط أن تكون مقترنة بالانفتاح والاستقلالية.

ولن ندخر جهداً، من جانبنا، للمساهمة في بناء السلام وتحقيق الرخاء. ويمثل انتخاب بوروندي لعضوية لجنة بناء السلام مصدر فخر لنا وحافزاً إضافياً للعمل على تعزيز السلام في بلدنا وعبير العالم. ومن سوء الطالع أن التغييرات في التصرف والتفكير المناوئين للديمقراطية لا تحدث تلقائياً في البلدان البازغة من الأزمات مثل بوروندي. ومع هذا، فإننا نرحب بالنجاح الذي تحقق من قبل وزيادة قدرتنا على السيطرة على الحالة.

وتمر منظمنا بمرحلة حاسمة الأهمية. وعلى الرغم من أن القصد من إنشاء الأمم المتحدة كان "إنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب"، ما برحت تطاردها أشباح حالات صراع معينة طيلة سنوات عديدة. ولهذا يجب تحويلها إلى أداة لخدمة الجميع، قادرة على بث الأمل وتبديد أوجه القلق واستعادة احترام النظام والقانون الدولي. ويجب النهوض بهذه المهمة في تعاون تام مع المنظمات الإقليمية التي ثبتت فعاليتها في منع الصراعات والتدخل السريع، على الرغم من عدم كفاية الموارد.

ويجب أن يبين جدول أعمال الجمعية العامة الشواغل الرئيسية لعالم اليوم. وتتضمن هذه الشواغل، بصفة خاصة، نزع السلاح النووي الذي ما زال يسمم العلاقات الدولية. وتتمثل شواغل أخرى في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، والفقر، والأوبئة التي تفتك بالناس على نطاق واسع مثل الإيدز والملاريا. ونشيد بمبادرة المرفق الدولي لشراء الأدوية، التي تبث الأمل في نفوس من يعانون من الإيدز والدرن والملاريا. وتثبت هذه المبادرة أنه يمكن

ويشكل اعتماد الحكومة للخطة الخمسية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، والبدء بإجراء دراسة للفترة حتى عام ٢٠٢٥ جزءاً من هذه الاستراتيجية المتوسطة والطويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلد. ولهذا سعينا إلى أن نضع لمجتمعنا خطة تقوم على أساس عدد أدنى من الأهداف المشتركة والرؤية المشتركة لمستقبل بوروندي وشعبها.

ونرحب بقرار الإدارة الأمريكية القاضي بوضع بوروندي على قائمة البلدان التي تستفيد من التسهيلات المقدمة في إطار قانون النمو وإتاحة الفرص في أفريقيا. ونحن ندعو رجال الأعمال إلى تنظيم أنفسهم للاستفادة من هذه الفرصة الجديدة لاقتصادنا.

وتعلق بوروندي أهمية كبيرة على مبادرات التكامل الإقليمي. ونغتنم هذه الفرصة كي نرحب بالعملية الانتخابية الجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي ترم الآن بمراحلها النهائية. ونأمل أن تكمل هذه العملية بالنجاح، وأن تؤدي إلى الإقامة الديمقراطية للمؤسسات القانونية المشروعة. ونرحب، بالمثل، بتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة، ونأمل مخلصين أن يؤدي بسرعة إلى سلام دائم.

وما برحنا نشعر بالقلق إزاء استمرار الصراع المسلح في القرن الأفريقي، ودارفور، والشرق الأوسط، وكذلك إزاء الجمود الحاصل في عملية السلام في كوت ديفوار. ويجب علينا، بصفتنا أعضاء في الأمم المتحدة، أن نعمل دون كلل لإنهاء هذه الحالات المخزنة.

وما فتئ الإرهاب واقعا مؤلماً آخر يواجهه العالم. وبدلاً من أن يثنينا هذا عن عزمنا، يجب علينا أن نتحلى بالزيد من اليقظة، وأن ننظر في اتخاذ مبادرات جديدة لمواجهة هذا الداء واشتر، وأن نقتلع أسبابه الجذرية.

خطاب السيد مارك رافالومانانا، رئيس جمهورية مدغشقر

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية

الآن إلى كلمة يدلي بها رئيس جمهورية مدغشقر.

اصطُحِب السيد مارك رافالومانانا، رئيس جمهورية مدغشقر، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية

العامة، أتشرف بأن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد مارك رافالومانانا، رئيس جمهورية مدغشقر، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس رافالومانانا (تكلم بالفرنسية): أود أن أثنى

على الأمين العام، السيد كوفي عنان، لكل ما قام به من أعمال، وهو أمين عام عظيم. لقد أسهم بفضل وضوح رؤيته، والتزامه، وتفتح ذهنه إسهاما كبيرا في تطوير الأمم المتحدة وتعزيز مصالح أفريقيا. وأشكره وأشكر فريقه.

ناقشنا في العام الماضي الأهداف الإنمائية للألفية.

وكان من الجلي أنها لا يمكن أن تتحقق في البلدان الأفريقية الواقعة في جنوب الصحراء الكبرى إن لم نبذل جهدا كبيرا. وبداننا أن مبادرات مجموعة الثمانية، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، والمانيين الآخرين تشكل أساسا جيدا لإجراء تغيير عميق. هل لاحظنا حدوث أي تغيير عميق؟ لا أعتقد ذلك. والحقيقة المؤسفة هي أن نصيب الفرد في أفريقيا من المساعدة الدولية يقل الآن عما كان عليه قبل ٢٠ سنة.

ولنكن أمناء مع أنفسنا. إن الأفكار والنوايا الحسنة

العظيمة التي يتم الإعراب عنها بالكلمات نادرا ما تمر عبر مصافي الهياكل والبرامج القائمة. وأدت ملفات أفغانستان، والعراق ولبنان، وقضية فلسطين، ومسألة النفط إلى وضع ملف أفريقيا على الهامش. والحقيقة هي أن أفريقيا ليست من بين أولويات السلطات الدولية.

إقامة شراكة بين الشمال والجنوب قادرة على تغيير حياة الملايين من الناس عبر العالم.

وتم الترحيب الحار بالألفية الجديدة. ويعلق قادة العالم آمالا كبيرة على هذه الألفية الجديدة، كما يتجلى في الأهداف الإنمائية للألفية المعتمدة عام ٢٠٠٠، التي أعيد تأكيدها في إعلان اجتماع قمة رؤساء الدول والحكومات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وتمثل تلك الأهداف منهاجا يكتسي أهمية خاصة للبلدان النامية، والبلدان غير الساحلية، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية في جهودها لمكافحة الجوع والفقر، ولتعزيز الصحة والتعليم، على سبيل المثال لا الحصر.

وتم الاضطلاع بالتزامات أخرى في باريس وفي اجتماع قمة مجموعة الثمانية في غلين إيغلز، خاصة لتحسين تنسيق المعونة وتقديم المزيد منها وتخفيف عبء الدين.

وأود، قبل اختتام كلمتي، أن أعرب عن عميق امتناننا للسيد كوفي عنان، الأمين العام، ولكل أعضاء مجلس الأمن، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، وكذلك إلى كل أعضاء المبادرة الإقليمية الذين قدموا الدعم لجهودنا لصنع السلام وبناء السلام، مما أدى إلى تحقيق ما لمسناه من منجزات. ونفكر بصفة خاصة في بلدان معينة في المنطقة، مثل أوغندا وتزانيا وجنوب أفريقيا التي تبنت دون كلل تيسير عملينا للسلام. ولكل هؤلاء الشركاء، نقول "شكرا جزيلا لكم" على النجاح الباهر الذي شهدته بلدي توا مع توقيع اتفاق وقف إطلاق النار مع حركة بالييهوتو - جبهة التحرير الوطنية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية

العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بوروندي على البيان الذي أدلى به توا.

اصطُحِب السيد بيار نكورونزيزا، رئيس جمهورية بوروندي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

ولهذا قررت وضع استراتيجية جديدة في مدغشقر، نسميها خطة عمل مدغشقر. ولقد نوقشت هذه الخطة في كل أنحاء مدغشقر مع ممثلي المنظمات الخاصة والعامّة، لإقامة أساس سليم لتحقيق رؤيتنا وهي "مدغشقر - بطبيعة الحال!" والأهداف الإنمائية للألفية.

ونوقشت الخطة أيضا مع أعضاء مجتمع المانحين. وقلت لهم إنها تقوم على أساس رؤيتنا وعلى أساس الأهداف الإنمائية للألفية التي قمنا جميعا بوضعها. وينبغي ألا نشعر بالارتياح إزاء الوسائل المتوفرة حاليا؛ وينبغي أن نعبئ كل الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف.

وقلت أيضا للمانحين إن خطة عمل مدغشقر هي خطتنا المشتركة. ونقرر معا كم عدد الرجال والنساء الذين نود، ويمكننا، أن نخلصهم من الفقر؛ وكم عدد الأطفال الفقراء الذين يمكنهم الحصول على تعليم أفضل؛ وكم عدد الأطفال الذين يمكن أن ننقدهم بأن نوفر لهم مياه الشرب المأمونة واللقاحات.

وعلينا جميعا أن نرد على هذه الأسئلة، لأنها تنطوي على مهام عالمية، ومهام مشتركة. والجوع والفقر والكوارث من بين تلك المسائل التي لا تعرف الحدود. ولهذا فإنها جزء من مسؤوليتنا المشتركة.

ويجب علينا أن نغير النهج المتبع في الماضي الذي كان يقوم على أساس الانقسامات. ويجب أن نقبل بأن المهام أثقل من أن يضطلع بها الضعفاء من الناس الذين يناط بهم عبء جديد. وأنا أتكلم عن الأهداف والتدابير التي يجب أن نعين بها معا، وفقا لقدرة كل منا.

ويجب بلا شك زيادة المساعدة الدولية المقدمة من أجل التنمية في أفريقيا إلى مثليها أو ثلاثة أمثالها على الأجل القصير. ويجب أن يفني المانحون بعودتهم على الأجل القصير، إذا أردنا بحق أن ننشأ اقتصادات البلدان الأفريقية.

لكنني أذكر الجمعية العامة بأننا نحن جميعا وضعنا الأهداف الإنمائية للألفية. وهذه أهداف مشتركة؛ ومن ثم فإن تحقيقها يمثل مهمة مشتركة. وأود أن أذكر الجمعية العامة أيضا بأننا عندما نتدارس المسائل نكون نكتب أيضا مصير مئات الملايين من البشر. وقراراتنا تؤثر على الملايين من الأطفال. أين إذا الرغبة المتأججة في تنفيذ ما وعدنا بعمله من أجلهم؟ هذه هي المفارقة بين ما نطالب به وما نفعله.

وأذكر الجمعية بأن مهمة هذا المجتمع هي أن يتجنب الأزمات بدلا من علاجها. وينبغي أن تكون هذه المنظمة مكانا لا لرجال الإطفاء وإنما لواجبي الاستراتيجيات.

وأود أن أؤكد على أن فكرة العالم الواحد التي هي أساس العولمة لا يمكن أن تمضي بنا نحو عالم منصف يسوده السلام ما دام الكثير من البلدان الفقيرة يتعرض للتهميش. إننا نبتغي نفس البطاقة لدخول المجتمع الدولي كتلك التي أعطاها الاتحاد الأوروبي لبلدان أوروبا الشرقية. وينبغي أن نكون جميعا على نفس السفينة. ومع ذلك فإن بلدانا نامية عديدة ما زالت تكافح وراء هذه السفينة، وتسبح جاهدة للحاق بها. كيف لنا أن نخرج من هذه الحالة المأساوية؟

ويجب أن تظل الأهداف الإنمائية للألفية أساس مناقشاتنا وإجراءاتنا، حتى وإن ازداد تحقيقها صعوبة. لقد طلبت البلدان الصناعية منا نحن البلدان النامية أن نضع رؤية لبلداننا، وأن نعد خرائط طرق لتحقيقها. لقد طلبت إلينا البلدان الصناعية أن نحدد الأهداف الإنمائية للألفية اللازم تحقيقها لبلداننا. وطلبت إلينا زيادة قدرتنا الاستيعابية.

كل ذلك منصف ومفهوم. غير أن دور البلدان الصناعية ليس هو دور الحكم ولا تقييم اللاعبين وإعطاء بطاقات حمراء. ويجب على كل البلدان، المتقدمة النمو والنامية على حد سواء، أن تعمل معا. يجب علينا أن نعمل معا، وأن يكون لنا نفس الهدف.

لم تتوفر حتى الآن الموارد البشرية الكافية المتاحة على المستوى الوطني، فمن الضروري دعوة الخبراء الدوليين مع الاستمرار في تعزيز القدرات الوطنية.

وفي هذا السياق، أود أن أضيف بعض الملاحظات حول "ملكية البلد". ومن الصحيح أننا في البلدان النامية نعرف مشاكلنا جيدا. ولذا نحن مستعدون لتولي المسؤولية. وينبغي أن يتولى أبناء البلد المسؤولية عن اتخاذ القرارات بشأن السياسات والإجراءات. وينبغي إدماج البرامج المانحين في البرامج الوطنية.

ولكن من الصحيح أيضا أننا لا ندرك دائما نقاط ضعفنا ولا نواكب جميع القيم والقواعد والمعايير والإجراءات المسلم بها في غالبية البلدان الصناعية. وفي كثير من الأحيان لا يقدر مواطنونا القيمة الحقيقية للحكم الرشيد.

وبالتالي، من الأمور الأساسية أن ننقل قواعد الحكم الرشيد ومعايير المساواة في التعليم والصحة والهياكل الأساسية إلى ثقافتنا وسياساتنا. ونقل المعرفة عاجلة تماما كنقل رؤوس الأموال. ولا يتعلق الأمر بالمعرفة التقنية التي نفتقر إليها فحسب، بل يجب أن يتضمن نقل المعرفة أيضا قيم ومفهوم الروح المهنية.

فلنجمع قدراتنا معا. وما هو على المحك مهم بالقدر الذي يتطلب منا أن نستخدم كل قدراتنا في نفس الوقت. ويجب أن تكون الفعالية هي القاعدة. والتعاون الجيد بين الخبراء الوطنيين والدوليين هو أساس نجاحنا.

ولنكن أكثر واقعية. فنسبة المساعدة الدولية التي تنفق على إجراء الدراسات مرتفعة أكثر مما ينبغي. وغالبية الدراسات لا يتم تنفيذها وهي ببساطة تكرر لما توصلت إليه الدراسات السابقة.

وأقترح أيضا أن نعتمد اللامركزية الفعالة لكي تصل المساعدات المالية إلى القواعد الشعبية. وكثيرا ما تكون آلية

ويسأل الناس لماذا لم تشهد أفريقيا جنوب الصحراء ارتفاعا في النمو الاقتصادي خلال الأعوام القليلة الماضية. وأسباب ذلك عديدة. فمنها الصراعات الداخلية والافتقار إلى الحكم الرشيد وعدم الاستقرار وانعدام الأمن. ولكن انخفاض نسبة المساعدة للفرد خلال الأعوام العشرين الماضية يشكل أحد الأسباب الرئيسية لبطء النمو الاقتصادي.

وهناك اقتراح بإجراء تخفيض إضافي في المساعدة الدولية، وذلك لكي تصبح البلدان النامية - على حد قول الاقتراح - أكثر استقلالا وعلى نحو أسرع. ولكن هذا الطرح نابع من سوء فهم أساسي. فلكي نصبح مستقلين نحتاج إلى مساعدة دولية أكبر. وزيادة الدعم هو الطريق الأقصر إلى الاستقلال. وكلما استثمرنا في مجالات التعليم والهياكل الأساسية والصحة، تعزز نمونا الاقتصادي. وكلما تعزز النمو الاقتصادي للبلدان النامية، أسرع في تحقيق الاستقلال الفعال.

وما زالت الاستثمارات في مجالات التعليم والصحة والهياكل الأساسية تمثل شروطا للاستثمارات الأجنبية المباشرة. ولا يمكن الاستعاضة عنها بالاستثمار الخاص.

وينبغي لنا أن ننظر في نتائج خطة مارشال والاستثمارات الهائلة للاتحاد الأوروبي في البلدان الأعضاء الجدد. فقد حققت تلك نجاحات باهرة.

وجرت المناقشات حول مسألة القدرة على الاستيعاب. ونحن كغيرنا من البلدان النامية الأخرى، لدينا مشاكل أيضا، وهي متعلقة بالتعاون بين الشركاء الوطنيين والدوليين. وبصفة أساسية، إذا كان هناك نقص في القدرات فهو ناتج عن غياب التعاون وفقدان الثقة.

ولا يمكن على الإطلاق أن تكون القدرات العنصر الذي يحدد حجم الدعم. وحيثما وجد نقص في القدرات في مجال ما، سيكون من الضروري تعزيز ذلك المجال. وإذا

وقد لاحظنا أن البلدان الصناعية يمكنها أن تستجيب بسرعة وأن تطلق عمليات واسعة النطاق عندما تكون مصالحتها على المحك. ونحن نريد الآن نهجا نشطا مماثلا إزاء أفريقيا، لأن الاحتياجات الأساسية لشعبنا ما زالت تتعرض للتجاهل. وسيكون مثل هذا النهج لصالح الشعوب الأفريقية ولكنه سيكون أيضا لصالح الإنسانية. وأفريقيا المزدهرة ستكون ذخرا للعالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية مدغشقر على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد مارك رافالومانانا، رئيس جمهورية مدغشقر، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب الرايت أونرابل ستيفين هاربر، رئيس وزراء كندا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): والآن، ستستمع الجمعية العامة إلى خطاب رئيس وزراء كندا.

اصطحب الرايت أونرابل ستيفين هاربر، رئيس وزراء كندا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسعدني سعادة عظيمة أن أرحب بدولة الرايت أونرابل ستيفين هاربر، رئيس وزراء كندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد هاربر (كندا) (تكلم بالفرنسية): إنه شرف عظيم لي أن أحاطب الجمعية اليوم، بصفتي رئيس وزراء كندا، بشأن القضايا الهامة التي تواجهنا نحن أعضاء الأمم المتحدة.

التمويل بطيئة، وهي في بعض الأحيان شائكة التعقيد. وهي تشبه طريقا صخريا شاقا ووعرا.

ومن وقت إلى آخر نعود لطرح نفس السؤال: كيف يمكن هيكله المساعدات الدولية بشكل أفضل؟ أي نقل للأموال أو أي من المجالات التي تنقل إليها، أو التدابير التي تنقل بها، هو الأهم؟ ولا يوجد للسؤال جواب بسيط. فكل بلد وكل منطقة وكل مجال يتطلب جوابا مختلفا. والمناقشات النظرية لن تجدي نفعا.

ولكن هناك قاعدة أساسية لكل عملية تنمية، وهي الثقة. وإذا لم يشعر الناس بالثقة، فإنهم لن يسهموا في التنمية. وإذا لم تشعر الشركات الدولية بالثقة، فإنها لن تأتي إلينا.

والثقة تنبثق من الانفتاح على العالم الخارجي والاستقرار والأمن والشفافية. وأؤكد للجمعية العامة أن مدغشقر، حكومي وأنا، سوف نجري انتخابات رئاسية حرة ونزيهة في كانون الأول/ديسمبر.

وخلال الدورة الأخيرة للجمعية العامة، كان هناك إجماع على الحاجة العاجلة إلى زيادة المساعدات الدولية، كما ونوعا، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولذا علينا أن نعمل على هذا الأساس.

وقد شهدت أمريكا الشمالية وأوروبا وغالبية بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية حقبة من الازدهار والتقدم. وسيكون لشعبها فرصة طيبة للتمتع بمستويات معيشة لائقة حتى سن الثمانين.

ولكن شعوب أفريقيا لا تملك هذه الفرصة. ولذا أهيب بالأمم المتحدة أن تضع نهجا جديدا أكثر حيوية وتصميما لصالح أفريقيا. وإذا ما حدث ذلك، فستصبح الفرص أكثر تكافؤا وسيكون العالم أكثر إنصافا.

بعقائد مختلفة ولهم ثقافات مختلفة؛ وحل الصراعات بالوسائل السلمية“.

(تكلم بالانكليزية)

ولهذا السبب، تقع على عاتقنا، نحن في الأمم المتحدة، مسؤولية إلحاق الهزيمة بالإرهاب. ولهذا السبب اضطلعت الأمم المتحدة، موحدة ومصممة، بمسؤوليتها ودورها في أفغانستان. ولهذا السبب فإن كندا، التي فقدت ٢٤ مواطناً من مواطنيها في ١١ أيلول/سبتمبر، لبّت النداء.

نحن الآن موجودون هناك. وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أكبر بعثة سياسية واحدة للأمم المتحدة. كما أنها حتى الآن، أكبر وأهم بعثة لكندا في الخارج. وبالتالي، فإن بعثة الأمم المتحدة هي بعثة كندا.

ويوجد في أفغانستان ما لا يقل عن ١٩ وكالة من وكالات الأمم المتحدة. وهي تعمل دون كلل لمساعدة الشعب الأفغاني وحكومته الوطنية على التخلص من الإرهابيين، كما تعمل على بناء مجتمع ديمقراطي وآمن.

وفي نفس الوقت، يوجد نحو ٢٠.٠٠٠ جندي ينتمون لـ ٣٧ بلداً - من بينهم ٢٥٠٠ كندي يسهمون في الجهود العسكرية التي تبذل للمساعدة على تحقيق الاستقرار في أفغانستان والقضاء على بقايا نظام طالبان. ونريد أن ننجز هذه العملية بصورة نهائية.

(تكلم بالفرنسية)

إن جميع إجراءاتنا في أفغانستان - المدنية والعسكرية - يجري القيام بها وفقاً لتفويض مجلس الأمن. باختصار، ننف جميعنا مع حكومة أفغانستان التي انتخبت ديمقراطياً تحت علم المنظمة التي تمثل إرادتنا الجماعية. وبعثة الأمم المتحدة في أفغانستان هي بعثة كندا.

(تكلم بالانكليزية)

ولدت الأمم المتحدة من احتياجات الدول الأساسية المتمثلة في الاستقرار والأمن، ومن المثل العليا التي ينبغي أن نتوق إليها جميعنا - الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

(تكلم بالفرنسية)

ومسؤولياتنا في هذه المنظمة متنوعة بقدر ما هي مهمة، ولا أستطيع أن أعددتها جميعها، كما أنني لا أستطيع أن أعطي كلاً منها حقه.

(تكلم بالانكليزية)

ولا تستطيع كندا أن تكون فعالة إذا وزّعت جهودها على جميع هذه القضايا. يجب أن نركز مواردنا الكبيرة، ولكن المحدودة، في الميادين التي نستطيع أن نحدث فيها تأثيراً حقيقياً. ولذلك، دعوني أتناول مجالاً خاصاً ورئيسياً تتلاقى فيه مباشرة مصالح عالمية وهدف أسمى: إنه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بفترة قصيرة، أدركت الأمم المتحدة أن نظام طالبان كان يهدد السلم والأمن الدوليين بتشجيعه الإرهاب.

(تكلم بالفرنسية)

وقد لخص أميننا العام كوفي عنان، الذي نشكره على عشر سنوات من الخدمة المخلصة، بكلمات قليلة السبب التي يُحتم علينا مكافحة الإرهاب. فقد قال إن الإرهاب:

”هجوم مباشر على القيم الأساسية التي تدعمها الأمم المتحدة، وهي: سيادة القانون؛ وحماية المدنيين؛ والاحترام المتبادل بين الناس الذين يؤمنون

(تكلم بالانكليزية)

(تكلم بالفرنسية)

دعونا نتذكر أن حكومة أفغانستان المنتخبة ديمقراطياً، بقيادة الرئيس كرزاي، طلبت المساعدة من الأمم المتحدة ودولها الأعضاء في كفاحها ضد الإرهاب والتخويف والعنف والاضطهاد.

(تكلم بالانكليزية)

لقد لبينا النداء. ولكننا لم نجعل بعد تقدم أفغانستان تقدماً لا يمكن الرجوع عنه. وتقف قوات الدفاع الكندية ودبلوماسيو كندا ومسؤولو التنمية الكنديون على الخطوط الأمامية في المعركة من أجل مستقبل أفغانستان. وتشعر كندا بفخر كبير بالدور القيادي الذي تولته، ونشعر بنفس الأسي للضحايا الذين سقطوا في هذه المعركة. ولذلك، فإننا نعرف جيداً أن مهمة الأمم المتحدة لم تنته بعد. ولا تساورنا أية أوهم تجاه الصعوبات التي لا تزال تنتظرنا. إلا أن الصعوبات لا تثبط هممنا. ولكن الافتقار إلى وحدة الهدف والإرادة في هذه الهيئة يثبطان هممنا.

ففي نهاية المطاف، إذا خذلنا الشعب الأفغاني فإننا سنخذل أنفسنا. لأن هذه أقوى بعثة للأمم المتحدة، وبالتالي فإنها أكبر اختبار لنا. فإرادتنا ومصداقتنا الجماعيتان على المحك. ولا نستطيع تحمل الفشل. وسوف ننجح.

(تكلم بالفرنسية)

وتواجه الأمم المتحدة أيضاً تحديات أخرى - في هايتي على سبيل المثال. وقد قامت كندا هناك بدور هام، وأرسلت قوات عسكرية وقوات شرطة ومسؤولي تنمية لدعم أنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى استعادة الاستقرار وإقامة الديمقراطية. ونقدم لذلك البلد ١٠٠ مليون دولار أمريكي على هيئة مساعدة للتنمية الاقتصادية. بيد أننا يجب أن نعمل معاً لضمان أن تعمل قواتنا المتعددة الجنسيات على تمهيد

ولنكن واقعيين. إن التحديات التي تواجه أفغانستان تحديات هائلة. ولن يكون هناك حل سحري. فضلاً عن ذلك، لا يمكن ضمان النجاح بالوسائل العسكرية وحدها. وهذا ما ندركه جميعنا. لأن النجاح يتطلب أيضاً إسهاماً مدنياً قوياً لا يتزعزع: إنه يقتضي وجود معلمين ومهندسين ومستشاري انتخابات ومساعدة مباشرة وفنية. والقائمة طويلة، ولكن الإسهامات ضرورية.

ولهذا تشارك كندا في أعمال من قبيل بناء مدارس البنات، التي هدمها ودمرها نظام طالبان في حمى كراهيته.

(تكلم بالفرنسية)

ولهذا السبب، قمنا في الربيع الماضي بزيادة مساعدتنا الإنمائية، مما زاد مجموع إسهام كندا إلى نحو بليون دولار أمريكي على مدى ١٠ سنوات، لمساعدة شعب أفغانستان.

(تكلم بالانكليزية)

وهذان العملاقان - إعادة بناء مجتمع ممزق وتوفير بيئة أمنية مستقرة - يسيران معاً. ونحن نحرز تقدماً - لا يرقى إليه الشك: فقد أُعيد إلى البلد خمسة ملايين لاجئ؛ والتحق بالمدارس الابتدائية أكثر من خمسة ملايين طفل؛ وسجل أكثر من ١٠ ملايين للمشاركة في الانتخابات الديمقراطية المتعاقبة.

وتشغل المرأة حالياً أكثر من ربع مقاعد المجلس التشريعي في أفغانستان - وهذا مثير للاهتمام في دولة لم يكن قبل بضع سنوات قليلة بمقدور الفتيات فيها أن يلتحقن بالمدارس ولم تكن المرأة فيها تتمتع بأي نوع من حقوق الإنسان.

نجاح هذه البعثة، في توفير الأمن والتنمية، حيوي لسلامة الشعب الأفغاني ومعيشته ومستقبله في حد ذاته، ولكنه حيوي أيضاً لصحة ومستقبل هذه المنظمة.

وأكثر مسؤولية، لضمان أن يحصل دافعوا الضرائب على كامل قيمة أموالهم، ولتنفيذ برنامج واضح ومركز يؤدي إلى تحقيق نتائج ملموسة. ولا ينبغي أن تقبل الأمم المتحدة بما هو أقل من ذلك.

(تكلم بالانكليزية)

يجب أن تصبح هذه المنظمة أكثر خضوعاً للمساءلة وأكثر فعالية. ويجب أن يستمر إصلاح الإدارة وبسرعة. فدافعوا الضرائب في الدول الأعضاء، ومن بينهم الكنديون، يقدمون إسهامات مالية كبيرة لهذه المنظمة. ومن حقهم أن يتوقعوا وجود آليات إشراف قوية وأكثر استقلالية، وأن يتوقعوا نظام مساءلة أقوى فيما يتعلق بطريقة صرف الأموال وممارسات الموارد البشرية المستندة إلى الجدارة.

(تكلم بالفرنسية)

لقد وصفت للتو الاختبارات التي سيحكم من خلالها على هذه المنظمة. وتريد كندا أن يكون هذا الحكم إيجابياً. فقد كنا موجودين عندما أنشئت الأمم المتحدة. وشأننا شأن البلدان الأخرى، كانت تُحرِّكنا حاجة ملحة إلى إيجاد توافق آراء عالمي جديد في عالم دمرته الحرب. وكسائر الدول الأخرى، كانت تُحرِّكنا مصالحنا البراغماتية وتطلعاتنا النبيلة لجميع البشرية. وبعد ما يزيد على ٦٠ عاماً، لم تتغير المعادلة.

(تكلم بالانكليزية)

لقد كان التحدي هو نفسه دائماً: جمع الدول معاً لبناء عالم أفضل بالتوصل إلى توافق آراء بشأن الأهداف المشتركة، وإيجاد إرادة سياسية لترجمة توافق الآراء إلى عمل.

وعندما تحققت هذه الأهداف، كانت كندا دائماً إلى جانب المنظمة - أثناء الحرب ضد الفاشية والحرب الباردة وعشرات بعثات حفظ السلام التي ترعاها الأمم

الطريق لتحقيق الاستقرار والتقدم، وتمكين حكومة هايتي من مساعدة مواطنيها، وهم الأفقر في نصف الكرة الغربي.

(تكلم بالانكليزية)

وتمثل دارفور تحدياً مهماً أيضاً، حيث نُقلت جهود الأمن المتعدد الجنسيات من الاتحاد الأفريقي إلى الأمم المتحدة. إنها أيضاً اختبار للمبدأ الذي أيدناه العام الماضي - مبدأ المسؤولية في مجال توفير الحماية. وقد أقرت الأمم المتحدة إرسال بعثة إلى ذلك المكان، تتمتع بولاية قوية. ولكن، هل ستقبل حكومة السودان بذلك؟

في الشرق الأوسط، انضمت كندا إلى المجتمع الدولي في إعادة إعمار لبنان. ولكن، هل ستكفل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تأمين حدود إسرائيل الشمالية وتؤدي إلى حدوث تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط؟

إن الانتشار النووي يهددنا جميعاً. هل نحن مستعدون لضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن تنفيذاً كاملاً؟ هل سنعمل على وقف الأنشطة التي ليس لها هدف منطقي سوى امتلاك أسلحة نووية؟

هذه بعض الاختبارات التي يجب أن يواجهها العالم بأسره. وتوجد تحديات داخلية أخرى تواجه هذه المنظمة.

وهل سيصبح مجلس حقوق الإنسان الجديد منتدى يضع فعلاً حقوق الإنسان فوق المناورات السياسية؟ أم هل سيكون مصيره الفشل، شأنه شأن المنظمة التي سبقته؟ يجب أن أقول إن الدلائل الأولى توحي بأنه لم يتغير سوى أشياء قليلة جداً، وإن الصفحة لم تطو بعد.

وما الذي سيجري عمله لتحقيق تقدم في إصلاح إدارة الأمم المتحدة؟

(تكلم بالفرنسية)

في وقت سابق من هذا العام، مُنحت حكومة كندا الجديدة ولاية لجعل حكومتنا الوطنية أكثر خضوعاً للمساءلة

السابقون، بتقديم أحر التهاني للسيدة هيا راشد آل خليفة، أول امرأة تتولى منصب رئيس الجمعية العامة منذ ٤٠ عاماً تقريباً. وهذه أخبار طيبة للسياسة الدولية. وأتمنى لها كل النجاح في تصريف شؤون ولايتها التي بدأتها الآن، والتي بوسعها أن تطمئن إلى تلقي دعم البرتغال الراسخ في أدائها. ونحن واثقون بأنها ستواصل العمل الممتاز الذي قام به سلفها، الوزير يان إلياسون، الذي يسعدني جداً أن أتذكره هنا.

إن دورة الجمعية العامة هذه مثيرة للاهتمام أيضاً بوصفها آخر دورة يشغل فيها الأمين العام كوفي عنان منصبه. ولذلك، أعرب رسمياً، باسم شعب البرتغال، عن تقديرنا العميق النابع من القلب للطريقة التي نهض فيها بمسؤولياته على مدى العشر سنوات الماضية، مقدماً إسهامات ملموسة وحاسمة في تحقيق السلم والأمن الدوليين في عالم نتمنى جميعاً لو كان أكثر عدلاً. فعلى يديه - وبمساعده الشخصية التي لا غنى عنها - شهدنا ولادة دولة تيمور - ليشتي الجديدة. ولن تنسى البرتغال أن هذا كان من أعظم الانتصارات الحديثة التي حققتها الأمم المتحدة في مجال كفاح الشعوب من أجل تقرير المصير ودفاعاً عن قيم الميثاق. وقد نفذت هذه المنظمة مهمة حاسمة في تيمور - ليشتي، تمثلت في الحفاظ على السلام وتعزيز سيادة القانون، وبالتعاون مع البلدان المانحة، وضعت الأسس لمستقبل اقتصادي واجتماعي أكثر رخاءاً لشعب تيمور.

صحيح أنه لا يزال هناك طريق طويل ينبغي قطعه. ولكن من المهم أن يدرك التيموريون أن بوسعهم الاعتماد على الأمم المتحدة. ولسوء الطالع، أثارت الأزمة الداخلية الأخيرة مسألة جدية تتعلق بالأمن، ومن المهم جداً حل هذه المسألة ليتسنى لهذا البلد أن يحقق الاستقرار.

المتحدة، ومؤخراً العمليات العسكرية المتعددة الجنسيات في البلقان والخليج الفارسي.

واليوم، تتصدر أفغانستان قائمة التحديات التي تواجهنا جميعاً - بناء السلام في بلد لا يوجد فيه سلام بعد، ويقتضي تحقيق التقدم فيه نطاقاً واسعاً من القدرات التي يقدمها عدد كبير من دولنا الأعضاء.

ويحدوني أمل صادق في أن نقول بفخر للقادة من أجيال المستقبل: نحن، الأمم المتحدة، تحملنا تلك المسؤولية في أفغانستان، ونهضنا إلى مستوى التحدي، ونجحنا في التصدي له جماعياً بحزم. وفي هذا المسعى، كما هو الحال في المساعي الأخرى التي ذكرتها، ستكون كندا موجودة مع المنظمة في كل خطوة على الطريق.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء كندا على بيانه الذي ألقاه من فوره.

اصطُحِب الرابت أونابل ستيفين هاربر، رئيس وزراء كندا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد خوسيه سقراط، رئيس وزراء جمهورية البرتغال

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية البرتغال.

اصطُحِب السيد خوسيه سقراط، رئيس وزراء جمهورية البرتغال، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسعدني جداً أن أرحب بدولة السيد خوسيه سقراط، رئيس وزراء جمهورية البرتغال، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد سقراط (البرتغال) (تكلم بالبرتغالية): وقدم الوفد نصاً بالانكليزية: أود أن أبدأ، كما بدأ المتكلمون

الواقع، خاصة في السنوات الأخيرة، أثبت لنا ذلك بكل وضوح.

لذلك أود أن أبرز التزام البرتغال بالتعددية، لأننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن هذا هو أفضل سبيل يمكن للمرء فيه أن يرفع لواء القيم الأساسية، السلام والتنمية.

ويقوم جزء كبير من هذا العمل المتعدد الأطراف على حوار بين الثقافات والحضارات. وبهذا الحوار، نضطلع بمسؤولية جماعية لتذليل العقبات والتحديات والأفكار السببية، والأهم من ذلك: الجهل. وتحدينا هنا، في هذا الحوار، ليس أن نقتصر على إصدار إعلانات وحسب، بل أن نتخذ خطوات ثابتة وعملية في سبيل مزيد من التواصل بين الشعوب والثقافات.

ورغم ما في عالم اليوم من المجاهيل وأنواع سوء تفاهم كبير، لدينا مجموعة مبادئ - يتضمنها ميثاقنا - يمكننا أن نستوحىها ونسترشد بها. إنها أفضل عون لنا.

إن الحوار بين الثقافات والحضارات يفرض علينا أيضاً جداول أعمال سياسية داخلية قاسية، في مجال احترام الاختلافات وشمل كل المواطنين في المجتمع - شمل المهاجرين؛ وشمل الجميع بغض النظر عن معتقداتهم أو دياناتهم.

ومن جهة ثانية، يفرض الحوار بين الحضارات أيضاً خطوات إلى الأمام على المسرح الدولي، وتعزيز الشائخ الاقتصادية بين الشمال والجنوب. ويشكل تعزيز آليات التجارة العالمية استثماراً في أمننا الذاتي، وهو جزء أساسي من هذا الحوار؛ من هنا تنبع أهمية تذليل عقبات جولة الدوحة في إطار المفاوضات الحالية في منظمة التجارة العالمية. وعلينا جميعاً أن نكون مستعدين للتخلي عن شيء ما، لكي نستطيع الكل، في نهاية المطاف، أن نكون راجحين.

ولا شك في أن الشرق الأوسط من أكبر التحديات السياسية التي نواجهها في حوار الثقافات والحضارات هذا.

ولذلك، نحبي بعثة السلام الجديدة التابعة للأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، التي تمثل استمرار الاستثمار الكبير الذي استثمره المجتمع الدولي، الذي تنتمي إليه البرتغال. وتمشياً مع التزامنا المستمر، الذي يعود إلى ما يزيد على ثلاثة عقود، شاركنا بنشاط في هذه البعثة بالإسهام في العملية السياسية المتعلقة بدولة تيمور - ليشتي الجديدة.

وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بذكرى سيرغيو فييرا دي ميلو، الذي قتل بوحشية في بغداد قبل ثلاث سنوات تقريباً وهو يعمل في خدمة الأمم المتحدة. ولن ننسى كل ما عمله من أجل قضية شعب تيمور العادلة، ودفاعاً عن القيم التي تجسدها الأمم المتحدة.

لقد اتسم العقد الأخير بتحديات كبيرة. وقد حققت الأمم المتحدة نجاحات لا شك فيها، ولكنها ضيعت فرصاً أيضاً. ويتهم كثيرون المنظمة بالتعقيد أكثر من اللازم والبطء في عملية اتخاذ القرارات والبيروقراطية المفرطة. صحيح أن الدبلوماسية تحتاج إلى وقت، ولكنها تؤدي إلى نتائج. وإذا كنا قد تعلمنا شيئاً على مدى هذه السنوات الأخيرة، فإنه عدم وجود بديل للتعددية؛ فالتعددية الميدان الذي تقوم الأمم المتحدة فيه بدور حاسم.

والأمم المتحدة اليوم أحد أكبر ضامني أمننا الجماعي. ومن واجبنا الحفاظ عليها وتقويتها. إنه استثمار نستفيد منه جميعاً. فكل واحد منا عضو في هذه المنظمة لا لخدمة وتعزيز مصالحنا الخاصة فقط، بل أيضاً - وسأذهب إلى حد القول قبل كل شيء - لتحقيق آمال وأحلام شعوب العالم بأسره.

والعالم اليوم، كما نعلم، يحفل بمخاطر وتهديدات لا يمكن لأي بلد مفردة أن يواجهها. ونحن إن لم نوحدها جهودنا لأصبحنا كمن قطع نصف الشوط إلى الفشل. وإن

وأشدد على لفظة "مشتركة". فنحن جميعا نشترك بالمسؤولية - الأفريقيون والأوروبيون على حد سواء. ولي ثقة بأن الظروف ستصبح عما قريب مناسبة لاعتماد هذه الاستراتيجية. وأرجو أن يتم ذلك على أرفع مستوى، عندما سنعقد في لشبونة مؤتمر القمة الثاني للاتحاد الأوروبي وأفريقيا.

في السنوات الأخيرة، تم مع توحيد الاتحاد الأفريقي ومنظمات ومبادرات إقليمية شتى إحراز تقدم ملموس في كثير من المجالات على القارة الأفريقية، وهذا جرى على يد القارة نفسها ومؤسساتها. ومن واجبا الإقرار بهذه التطورات ودعمها بعزم متجدد ومواصلة تنميتها.

أود أيضا أن أذكر بأن مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية احتفلت، في شهر تموز/يوليه الماضي، بالذكرى السنوية العاشرة لإنشائها. وما فتئت هذه المنظمة تدعم نفسها وتعزز انخراطها في منظومة الأمم المتحدة، التي تتمتع فيها حاليا بمركز المراقب، بما يجعلها تظهر منظمة يعتد بها في مجال تعزيز الشراكات الدولية.

وفي بيساو، تعهدنا في الذكرى العاشرة، بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بصياغة استراتيجية تعاون عامة وتنفيذها، يتصدر فيها تحقيق هذه الأهداف كل الأولويات. وهذه هي أولويتنا في سياساتنا الداخلية في البرتغال؛ نعم، إن الأهداف الإنمائية للألفية هي في قمة أولوياتنا. وسوف ننفذها باستراتيجية تعاون ثنائية ومتعددة الأطراف، ستساعد في محاربة الفقر وتخفيف وطأة تدفقات المهاجرين وتعزيز التنمية المستدامة.

ينبغي ألا يكون شهر أيلول/سبتمبر في نيويورك قبل كل شيء آخر بمثابة حج سنوي لاكتشاف هذه المنظمة من جديد. إن مصداقية الأمم المتحدة، في نهاية المطاف، هي بين أيدينا.

وتلك المنطقة لا تزال من أشد بؤر انعدام الاستقرار في العالم. ونحن جميعا نحمل في أذهاننا صور آخر أزمة في لبنان، الذي شهدنا فيه معاناة المدنيين من طرفي الصراع كليهما. وهذا من شأنه أن يُعزز ضرورة السعي إلى حل دائم ومتوازن، قد يؤلّد الأمل والسلام في المنطقة.

الشرق الأوسط ليس مسألة عسكرية. فالشرق الأوسط هو، قبل كل شيء، من أكبر التحديات السياسية والدبلوماسية التي يواجهها عالم اليوم. ولذلك، علينا ألا نفوت فسحة الانفراج التي أتاحتها لنا قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). إنه تحد تتحمل فيه الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي مسؤوليات مشتركة في تعزيز السلام والاستقرار، بحوار متعدد الأطراف، فعال.

والبرتغال تقوم بواجبها وتؤيد الإسراع في تنفيذ القرار المذكور، ولنا حضور في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للمساعدة على تنفيذه.

أود أن أوجه اهتمامكم، مرة أخرى، إلى أفريقيا. لقد أولتها البرتغال اهتماما بالغا ووظفت فيها جهودا جبارة، ومن واجبنا أن نكفل ألا تكون هذه القارة منسية. وفي أفريقيا بعض التقدم الذي ينبغي أن نشجعه، كما أن علينا مسؤولية تاريخية لا ينبغي ولا يجوز للعالم المتقدم النمو أن يتهرب منها.

يسرني أن أؤكد هنا اليوم تصميم الاتحاد الأوروبي الذي عزز به استراتيجيته وشراكته مع القارة الأفريقية. إن الصياغة الجارية حاليا لاستراتيجية مشتركة بين أوروبا وأفريقيا ستسفر عن نص مكتوب حول علاقاتنا مع أفريقيا في مجالات رئيسية، هي السلام والأمن والحكم الرشيد وحقوق الإنسان والتجارة الإقليمية والتكامل، وعن جوانب تتصل بالإنماء البشري.

السيد غونسالفيس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلم بالانكليزية): إن رئيستنا لتتصب في هذه الجمعية العامة كنسمة من الهواء الطلق وترؤسها للجمعية العامة إنما هو إلهام للنساء كافة لا سيما في الشرق الأوسط، ولكل البشر في جميع أنحاء العالم الذين يثمنون ذلك الحجر الذي يرفضه البناء والذي يصبح فيما بعد حجر الزاوية. وإني على ثقة بأن رئاستها سوف تترك أثرا إيجابيا ودائما في جمعيتنا العامة. وإني أتقدم إليها بالشكر على حضورها وعلى أعمالها.

إن وضع البشرية اليوم صعب ومعقد ويشكل تحديا، ولكنه مفعم باحتمالات مستقبل أفضل. إن وجوه الرجال والنساء في كل مكان مجهددة وقلقة؛ ومع ذلك تتخلل هذا القلق والألم والحزن ابتسامة سعيدة تلتطف الروح وتدعو البشرية إلى معانقة الوعد لاسترداد النعمة الإلهية التي تتحاشى الكراهية والجشع وقسوة القلب والاضطهاد والظلم والعنف. وهذا العالم المنقسم في اللامساواة والمعاملة الوحشية من إنسان لأخيه الإنسان، ما زال بإمكانه أن يغني أغنية خلاصنا، أغنية السلام والعدالة والازدهار والحريّة والديمقراطية والتسامح والوحدة في ظل التباين والمساواة والاحترام المتبادل.

إن هذا المسعى لإصلاح العالم المعطوب لينبع من أرضية المثل العليا التي تشكل صلب الأمم المتحدة. وهذه المثالية لا تبحث عن عالم بالغ الكمال فحسب بل أيضا عن عالم الطيبة، عالم تفوق الحضارة على الممجية، عالم انتصار الإنسانية على البربرية. إن العالم، ولا سيما الأغلبية من سكان الفقراء والمحرومين وسط هذا الرخاء الفاحش الذي تتمتع به أقلية، يتطلع إلى الأمم المتحدة بوصفها الأمل والشعاع الذي يضيء ولا يعمي. وإني أقدم لكن هذه الرسالة البسيطة والفعالة من بلد صغير نام في البحر الكاريبي المجاور باسم المهمشين في العالم وبدون ادعاء هيمنة مغرورة أو

إننا جميعا نواجه التحديات نفسها. ولكنها في الوقت نفسه تتيح لنا فرصة العيش حسب مثلنا العليا وتطبيق المبادئ التي قادتنا لأكثر من ستة عقود. والوسيلة الوحيدة للخروج من هذا الوضع هي أن نبحت سويا عن الإجابات. ولهذا السبب نحن بحاجة إلى أمم متحدة أكثر قوة وتماسكا. وإننا نفعل ذلك من أجل أنفسنا ومن أجل أطفالنا، وفوق كل شيء آخر، من أجل الأجيال القادمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس وزراء الجمهورية البرتغالية على البيان الذي أدلى به.

اصطُحِب رئيس وزراء جمهورية البرتغال من المنصة.

خطاب يليقيه الأونرابل رالف إي غونسالفيس رئيس الوزراء ووزير المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية والعمل والإعلام وشؤون غرينادين والشؤون القانونية لسانت فنسنت وجزر غرينادين

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية إلى خطاب يليقيه رئيس الوزراء ووزير المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية والعمل والإعلام وشؤون غرينادين والشؤون القانونية لسانت فنسنت وجزر غرينادين.

اصطُحِب الأونرابل رالف إي غونسالفيس رئيس الوزراء ووزير المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية والعمل والإعلام وشؤون غرينادين والشؤون القانونية لسانت فنسنت وجزر غرينادين إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أرحب بسعادة الأونرابل رالف إي غونسالفيس رئيس الوزراء ووزير المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية والعمل والإعلام لشؤون غرينادين والشؤون القانونية لسانت فنسنت وجزر غرينادين وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

لا ريب أن العديد من حكومات البلدان الغنية والقوية إن لم يكن معظمها بدأت تظهر عليها بعض مظاهر الإرهاق والابتعاد عن العالم النامي. ويبدو هذا جليا من التقدير في المساعدات الإنمائية الرسمية وفشلها في/أو إهمالها في تطوير ذي معنى لجولة الدوحة الإنمائية. وهنا ينبغي أن نعمل بصورة أفضل.

أرجو أن تلاحظوا أن انتقاداتي القاسية موجهة لحكومات تلك البلدان وليس لشعوبها أو حضاراتها. فهناك أدلة مقنعة كافية على أن الشعوب في العديد إن لم يكن في معظم هذه البلدان الغنية حساسة تجاه شواغل العالم النامي، لكن حكوماتها لا تعبر بقدر كاف عن هذه الحساسيات، رغم ما تتشدد به عكس ذلك أحيانا. ومن ثم، يجب على الشعوب والحضارات أن تربط نفسها عبر الحدود بروابط متينة سواء كان ذلك بالوساطة الرسمية للجهاز الحكومي أو بدونها وأن تسمي وأن تفضح تلك الحكومات التي تستحق التشهير بها وإحراجها.

وفي هذا الصدد، فإن الاقتراح المعروض على الأمم المتحدة لتشكيل تحالف الحضارات يبشر بصورة كبيرة شرط ألا تستحوذ عليه تلك الدول التي تلهث وراء السيطرة الخسيسة والبعيدة المنال وغير المستدامة والتي هي أصلا سيطرة غير أخلاقية. إن حضارتنا الكاريبية والعنصر الفينسنتي منها، على استعداد ولديها الرغبة في أن تكون جزءا من هذا المسعى الرائع إلى التآخي الإنساني النبيل بين الرجال والنساء.

وبينما يُعرض العديد من البلدان الغنية عن تنمية المهمشين والمحرومين في العالم، يوجد هناك توجه مشجع نحو المزيد من التعاون الأفضل بين بلدان الجنوب وبالنسبة لسانت فنسنت وجزر غرينادين، فإننا نستفيد من شبكة من التكامل الوثيق من خلال منظمة دول شرق الكاريبي والسوق

عجرفة القوة أو انتصار لمصير مفترض واضح. وإنه لمن الضروري والمرغوب فيه في آن واحد أن نتكلم عن هذه الحقيقة للقوة.

إن حوالي ٨٠ في المائة من الناس الذين يعيشون في العالم النامي وفي الواقع جميع أصحاب التفكير السليم يريدون ويطالبون في هذا الصدد بقيادة متماسكة للأمم متحدة تم إصلاحها، أمينة على ولايتها المحورية لخدمة البشرية. لكن لسوء الحظ تسير إصلاحات الأمم المتحدة بسرعة بطيئة الأمر الذي يعرقل عملها وينسف فعاليتها ويضر بمصداقيتها.

ومن المؤكد أنه تم إحراز بعض التقدم بإنشاء مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام. ولكن بكل صراحة لقد أهدرنا وقتا كبيرا في المهرج والمرج والتزاع حول بعض المسائل التي تمس وتتعلق بما يسمى باستعراض الولايات وإصلاح الإدارة بدلا من التركيز على القضية الأساسية، قضية تنفيذ "قرار التنمية" الذي اعتمده الجمعية العامة. وخلال العملية دعونا كذلك نصلح مجلس الأمن بصورة ذات مغزى وديمقراطية.

إن المهمشين والمحرومين في العالم ينظرون شزرا إلى الأمم المتحدة التي تبحث يوميا عن رقص الملائكة على رأس دبوس. إنهم لا يأبهون بالخطب الحماسية البيروقراطية حول ما إذا كان "الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة"، رغم أهميته بالنسبة لبعض الدبلوماسيين المحترفين، قد تم تناوله وتحسينه. إن شعوب العالم تريد أن تعرف وأن تشاهد الدليل العملي على أن الأمم المتحدة تعالج وبأسلوب ذي معنى قضايا الفقر الشامل والتدهور البيئي وتغير المناخ وتمكين المرأة وحماية الأطفال وتعزيز السلم والأمن ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتوفير المياه النقية والإمدادات الكافية من الغذاء، من بين متطلبات أخرى بهذه الأهمية.

وبدون تمييز قوة هذا الوصف بأي حال من الأحوال - بل بغية دعمه حقا - نجد أنه من الضروري والمستصوب ربطه في منطقتنا في البحر الكاريبي بالإبادة الجماعية للسكان الأصليين بما في ذلك إبادة شعبي كاليناغو وغاريفونا في سانت فنسنت وجزر غرينادين والاستغلال اللاإنساني تماما من قبل الاستعمار والامبريالية لعمال السخرة من أفريقيا وجزيرة مديرا والهند والصين بعد إلغاء استعباد الأفارقة في البحر الكاريبي. ويتعين مساءلة أوروبا عن الكثير مما جنته بشأن تلك القضايا، وينبغي مساءلتها بطريقة مناسبة وملائمة. وتظل المظالم التاريخية التي لم تصحح بعد ندوبا ماثلة على روح المعتدي والمعتدى عليه على السواء، ويواصل شبحها ملاحقتنا عبر العصور؛ وهو عبء شنيع يجب التخلص منه. ولا بد لهذا الليل الطويل أن ينجلي وأن تشرق مكانه شمس يوم جديد.

ومن بين كل المآسي التي تجتاح عالمنا المعاصر، لا تمس أي منها الروح والوجدان مثلما تمسهما أوضاع الناس في دارفور وفلسطين. والعالم بأسره يعرف من المسؤول عن ارتكاب الجرائم ضد البشرية في دارفور وفي كل بقاع الوطن الفلسطيني. ولكن حقوق الإنسان والحقوق الوطنية الأساسية للناس في تلك المناطق الجغرافية تدوسها أقدام القوات الأجنبية يوميا. وفي غضون ذلك، تبدو الأمم المتحدة عاجزة وسلطتها مقوّضة. وبالطبع، إن الوقت قد حان منذ أمد بعيد لتسوية تلك الصراعات والصراعات المستمرة الأخرى في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك لبنان والصحراء الغربية. ولن يدوم الاضطهاد إلى ما لا نهاية له. فهذا هو الدرس القوي الذي نستفيد من التاريخ. ولا بد من احترام حق الشعوب في تقرير المصير.

ويسر سانت فنسنت وجزر غرينادين أن ترى عودة الديمقراطية إلى هايتي، ونجم عن طرد الرئيس السابق جان برتراند أريستيد المنتخب ديمقراطيا، بطريقة تدعو إلى

والاقتصاد الموحد للجماعية الكاريبية. وفضلا عن ذلك، ثمة بلدان مثل كوبا وفنزويلا والمكسيك وماليزيا وتايوان، من بين بلدان أخرى تقيم علاقات نموذجية خاصة مع بلدنا.

وفي مؤتمر القمة الأخير لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز، الذي عقد في كوبا، أعاد زعماء هذه الهيئة المكونة من ١١٨ عضوا تعريف هدفها وولايتها في عالم أحادي القطبية بصورة متزايدة لتبني جدول أعمال إنمائي شامل ومتواصل لتسهيل بناء صرح للعلاقات الدولية ينعم بقدر أكبر من السلام والعدالة والأمن. إن هذا الحماس المتجدد لحركة عدم الانحياز يعزز أيادي وأصوات الذين يؤمنون حقا بأن هدف عالم أفضل وأكثر حضارة ممكن وقريب المنال.

وفي العام القادم، في آذار/مارس، سيحيي الأشخاص الذين ينحدرون من أصول أفريقية وكل الشعوب والبلدان المحبة للحرية الذكرى المائتين لسن تشريع يلغي التجارة البريطانية بالعبيد الأفارقة في منطقة البحر الكاريبي والأمريكيتين. وهذه مناسبة لتصحيح التاريخ وتصحيح الأخطاء التاريخية. لقد كانت التجارة بالأفارقة واستعبادهم جريمة نكراء ضد البشرية وممارسة للإبادة الجماعية لم يسبق لها مثيل في تاريخ العالم الغربي.

ولم تعترف الشعوب الأوروبية ولا أبناء عموماتهم في أمريكا الشمالية بذلك بطريقة كافية أو أنهم رفضوا الاعتراف به بتاتا. ولم يصدر اعتذار عن تلك الجريمة ضد البشرية وتلك الإبادة الجماعية، التي ارتكبت خلال فترة زمنية طال أمدها. ولم يكن هناك أي تعويض عملي يقدم إلى الشعوب والبلدان المتضررة في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والأمريكيتين. ويقينا، لا بد من وضع هذه القضية على جدول أعمال الأمم المتحدة بغية تسويتها بسرعة.

القضاء على الآفة الغادرة التي يطلق عليها الإرهاب وعلى أسبابه.

واسمحوا لي أن أزجي الشكر إلى الأمين العام كوفي عنان على عمله الرائع في الأمم المتحدة وفي جميع أنحاء العالم. لقد كانت إنجازاته هائلة ونحن نشيد به في الوقت الذي تقترب فيه ولايته من نهايتها. ونتمنى له ولأسرته الخير.

وأختتم كلمتي بالتأكيد على الواجب المقدس الذي يقع على عاتقنا إزاء البشرية وأولئك الذين لم يروا النور بعد في ضمان مشاركتنا في بناء عالم أكثر أمنا وسلما وازدهارا وتحضرا. ونحن القادمون من الأمس بأعباء محددة لا بد لنا من مواجهة الغد بقوانا الممكنة. ويجب ألا ننسى مطلقا أنه من الممكن في عملنا هنا في الأمم المتحدة أن نرى بزوغ الصبح قبل طلوع الشمس وأن نرى بوضوح حيث لا يزال غسق الغروب يلون السماء قبل حلول الليل المرتقب. لذلك دعونا لا ننام على حلم، بل نحلم بتغيير العالم نحو الأحسن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء، ووزير المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية والعمل والمعلومات وشؤون غرينادين والشؤون القانونية لسانت فنسنت وجزر غرينادين، على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحَب الأونرابل رالف غونزاليس، رئيس الوزراء، ووزير المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية والعمل والمعلومات وشؤون غرينادين والشؤون القانونية لسانت فنسنت وجزر غرينادين من المنصة.

خطاب السيد سيدي محمد ولد بوبكر، رئيس وزراء جمهورية موريتانيا الإسلامية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يدلي به رئيس وزراء جمهورية موريتانيا الإسلامية.

السخرية في شباط/فبراير ٢٠٠٤، معاناة هائلة في هايتي في ظل ما يسمى بالإدارة المؤقتة التي نصبها الامبريالية. ولا بد من الثناء على الشعب الهايتي الذي يعاني منذ الأزل، على التزامه بالديمقراطية والتقدم. ويمثل انتخابه للرئيس رينيه بريفال تويخا لأولئك الذين يعتقدون عن خطأ أن التلويح بالمال هو كل شيء. ونقدم تهنئة قلبية للحكومة الهايتية الجديدة وتتعهد بالتعاون الوثيق معها في جهودها الرامية إلى تنمية وطنها صاحب البطولات، وموطن توسان لوفرتور.

وتناشد سانت فنسنت وجزر غرينادين الأمم المتحدة منح تايوان، وهي بلد ديمقراطي وتقدمي يبلغ تعداد سكانه ٢٣ مليون نسمة ويمثل تعبيرا سياسيا مشروعا للحضارة الصينية، حقها في الانضمام إلى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. ولا يوجد مبرر كاف للاستمرار في استبعاد تايوان من المشاركة في العديد من المداولات العالمية في الهيئات الدولية المتعددة، بما فيها الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، للأمم المتحدة دور كبير يتعين عليها أن تؤديه في ضمان تخفيف التوترات عبر مضائق تايوان. ولا بد من كبح السلوك العدواني في سياق تلتزم تايوان بموجبه بالسلم والحوار السياسي الشامل.

إن الإرهاب الحديث وحشية لا تتماشى مع الحياة المتحضرة. فهو لا يؤثر سلبا على البلدان القوية فحسب بل على البلدان النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ولا بد من مكافحة شر الإرهاب بلا هوادة بما فيه الإرهاب الذي ترعاه الدولة. ويجب ألا يُمنح المجال لكي يتعرع ويزدهر. وفي الوقت ذاته، لا بد من مهاجمة الإرهاب بشكل معقول لا بطريقة هدامة. وتتعهد سانت فنسنت وجزر غرينادين بمواصلة العمل بإصرار وبلا وجل، وبدون نفاق مع كل البلدان ومع الأمم المتحدة، من أجل

والكرامة للأفراد والجماعات. ولا يخفى على أحد ما لهذه الموضوعات من صلة مباشرة بالسلم والأمن والتنمية والعدل والديمقراطية في العالم.

كما ننوه بالقرارات والنتائج الأخرى الهامة المترتبة على النشاطات التي ميزت فترة ما بين الدوريتين. ونذكر من أهمها: مؤتمرات القمة الخاصة بالمعلوماتية ومحاربة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واللقاءات حول قضايا التنمية ومحاربة الفقر وحماية البيئة وشؤون المرأة والتشغيل وقضايا الهجرة.

إن تحقيق أهداف التنمية والأمن والسلم يظل مرهونا بالمعالجة الفعالة لمعضلة العنف والإرهاب. ولما كانت الشمولية سمة بارزة لظاهرة الإرهاب، فإن معالجتها يجب أن تكون في نفس الإطار. ومن أهم سبل تلك المعالجة تشجيع روح التفاهم والحوار بين الحضارات والأمم، ورفض الصدام والتنافر بينها، فضلا عن محاربة الفقر والجهل والتخلف الاجتماعي والعلمي والتكنولوجي.

وإننا في موريتانيا نرفض الإرهاب بكافة صورته وأشكاله، ونتشبث بقيمنا الإسلامية السمحة التي تنبذ العنف والتطرف وتدعو إلى التضامن والتفاهم والتسامح.

تحدد بلادي دعمها لخيار السلام ودعوها إلى استئناف المفاوضات على كافة المسارات سبيلا وحيدا لإنهاء الصراع في الشرق الأوسط على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق. بما يضمن انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة الفلسطينية السورية واللبنانية، وبما يمكن الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه المشروعة، بما فيها حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وفيما يخص الصحراء الغربية، فإن موريتانيا تدعم المساعي التي تقوم بها الأمم المتحدة وأمينها العام لإيجاد حل

اصطُحِب السيد سيدي محمد ولد بوبكر، رئيس وزراء جمهورية موريتانيا الإسلامية إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): من دواعي

السرور البالغ أن أرحب بدولة السيد سيدي محمد ولد بوبكر، رئيس وزراء جمهورية موريتانيا الإسلامية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد ولد بوبكر (موريتانيا): سيدتي الرئيسة،

يسعدني أولا أن أتقدم إلى الرئيسة بأخلص التهاني إثر انتخابها رئيسة للدورة الحادية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

ونحن على يقين من أن ما تتمتع به من تجربة وخبرة وإرادة سيمكّن من معالجة جميع القضايا المدرجة في جدول أعمال هذه الدورة بما يلزم من حكمة وكفاءة.

ويسعدني كذلك أن أشيد بجهود سلفها وزير خارجية السويد وبمساعيه الحثيثة والموقفة خاصة فيما يتصل بإصلاح أجهزة الأمم المتحدة وتنشيطها ودفع مسيرتها إلى الأمام.

والشكر والتهنئة موصولان كذلك إلى الأمين العام، السيد كوفي عنان، وإلى جميع معاونيه لعملهم الدؤوب من أجل تطوير أساليب عمل المنظمة وتحقيق أهدافها في شتى المجالات.

كما أود أن أرحب بانضمام جمهورية الجبل الأسود عضوا جديدا في منظمنا الأومية.

إننا نحیی بشكل خاص القرارات الهامة المتعلقة بإنشاء مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام. ولا شك في أن هذين الجهازين الجديدين سيمكّنان من تحسين الأداء في بعض من أهم مجالات نشاط المنظمة وفي معالجة اثنتين من أهم المشاكل بالنسبة لشعوب وحكومات الدول الأعضاء، وهما مسألة النزاعات والحروب ومخلفاتها، وقضية الحقوق

إن غياب الديمقراطية الحقبة والخيارات الحرة والانتخابات النزيهة هو الذي دفع بالمجلس العسكري للعدالة والديمقراطية إلى التدخل لوضع حد لحالة الانسداد السياسي الذي كانت تعيشه البلاد قبل ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٥.

وأود هنا أن أتقدم، باسم الشعب الموريتاني، بخالص الشكر والامتنان لكافة الدول الشقيقة والصديقة والهيئات والمنظمات الدولية التي بادرت إلى دعم مسارنا الإصلاحية ورافقت مختلف مراحلها بالدعم والمساندة والتأييد.

إن موريتانيا حريصة كل الحرص على الإسهام في تطوير علاقات الأخوة والتعاون والتضامن في محيط انتماءاتها الإقليمية، استجابة للتطلعات المشتركة لشعوب منطقتنا. وفي هذا السياق، يتعزز إيماننا الراسخ باتحاد المغرب العربي بوصفه خيارا استراتيجيا لا مساومة فيه.

كما يترسخ تشبثنا بروح الأخوة والتضامن في قارتنا الأفريقية وبالعلاقات الوطيدة التي تربطنا بجميع الدول الأفريقية الشقيقة وستظل بلادنا أيضا حريصة على تدعيم أسس الحوار والتبادل والتفاهم بين الشعوب والحضارات، وخاصة في إطار "منتدى ٥ زائد ٥" ومسار برشلونة الأوروبية المتوسطية.

إن التحولات الكبيرة التي شهدتها الساحة الدولية في السنوات الأخيرة تستدعي مراجعة وتطوير أجهزة وأساليب عمل الأمم المتحدة وخصوصا الجمعية العامة وتفعيل دورها وضمان احترام قراراتها وكذلك الأجهزة الأخرى من خلال دعم وتنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتوسيع دائرة التمثيل داخل مجلس الأمن حتى تشمل مناطق أساسية كأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومجموعات هامة تتجاوز المناطق والأقاليم فضلا عن دول صناعية بارزة تقدم مساهمات فعالة للأمم المتحدة مثل ألمانيا واليابان.

نهائي يضمن الاستقرار في المنطقة ويحظى بموافقة جميع الأطراف.

وبخصوص الأوضاع في العراق، فإننا نتابع باهتمام كبير تطورات الوضع السياسي والأمني والإنساني في هذا البلد الشقيق ونسجل بارتياح النتائج الهامة التي أحرزتها الحكومة العراقية على طريق بناء مؤسسات الدولة، ونؤكد في ذات الوقت دعمنا لجهودها، وحرصنا على وحدة الشعب العراقي وأرضه واستقلاله وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

لقد دخلت الجمهورية الإسلامية الموريتانية بعد تغيير ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٥ مرحلة جديدة من تاريخها السياسي تؤسس لإقامة نظام ديمقراطي تعددي تعتمد ركائزه على ضمان المساواة والعدالة للجميع والتداول السلمي للسلطة واعتماد الشفافية في التسيير وإصلاح الإدارة وإرساء آليات الحكم الرشيد.

وقد تجسدت هذه الخيارات في تجربة أصيلة التحمت فيها قوى الشعب الحية من منظمات مدنية وأحزاب سياسية وهيئات نقابية وحكومة انتقالية في إطار برنامج للعدالة والديمقراطية تم رسمه وتنفيذه بمشاركة واسعة وواعية لحجم ومحتوى الإصلاحات المنشودة، التي تشمل الإصلاح الدستوري، وإصلاح القضاء، ومحاربة الرشوة والفساد الإداري، وإصلاح نظام الانتخابات من خلال تشكيل لجنة وطنية مستقلة للانتخابات، وإعداد لوائح الناخبين على أساس من الشفافية وكذلك تشجيع مشاركة المرأة.

ولضمان الحياد المطلق في الانتخابات، قرر المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية، بأمر قانوني، عدم جواز ترشح رئيسه وأعضائه، وكذا رئيس وأعضاء الحكومة المدنية الانتقالية لأي من الاستحقاقات البلدية والبرلمانية والرئاسية القادمة.

ونرى كذلك أن مجلس الأمن الدولي في حاجة ماسة اليوم إلى التحسين من آليات عمله لجعله أكثر قدرة على صيانة وحفظ السلام والأمن الدوليين.

وإنني في النهاية أتمنى التوفيق والنجاح لأعمال هذه الدورة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء الجمهورية الإسلامية الموريتانية على البيان الذي ألقاه من فوره.

اصطُحِب السيد سيدي محمد ولد بوبكر، رئيس وزراء الجمهورية الإسلامية الموريتانية، من المنصة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠.
